تأمل    اي من مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه تصرف على ما مر لو كان مسلمات
مقدمته لا يهدم النقض اشكال الباسكال    قوله لما لو اصطفى تكون
التثنية مجموع المفرد والواو والياء والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية
اذ لم يوجد مسلم من تلك اللواحق الا في الكون مقدرة لان النون في
حال الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير التنوين معها تقدير النون    والا
لا يصدق التعريف الا على مسلم فلم يكونا معا لعدم صدقه على الشيء
من افراده لامانعا لصدقه على الافراد المفرد    ولما اكتفى بظهور المراد به
لا يستغني ما هنا التكلفات لعله اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة
ما في آخره الف او يا او نون للحكمات فاعرفه لانه على تقدير تسليمه هذا
منع ما اجتمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف او الياء وكون النون عوضا
عن الحركة او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم وغاية السماحة
وكيف لا والغرض عن الحاق الالف او الياء والنون الدلالة بل على مجرد
لحاق الالف او الياء    اي من مفرده هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف
تحت جنس الموضوع له نكالا بنحو اسدين بمعنى شجاعين فانهما
لم يدخلا تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد منه الاسد
وكذلك الابوان على ما بينته فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب
وهو ليس موضوعا للاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به
ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما في المعنى
المجازي فيه حكمه ويحمله ما ذكر في التوضيح والتلويح كما اشبع عنه

ولو اريد بقوله

ولو اريد بقوله مثله ما جا بالمد في الوجه والجنب جميعا لاستغني عن قوله
من جنبه هنا كلام الهندي وتبعه الشارح وليس بذلك لانه لا اراه
يعني بالنظر الى ما ذكره في تعريف الجنب حيث قال المعلى على ان معه اكرمه من جنبه
فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما جا بالمد لا كر ويعتبار ضعف
احتمال المد المشتهي اللفظ كما ذكره الهندي وهو ما يجيء اخره الف منونة
اي احترز بقوله معرفة عن المنونة بالهمزة فانها محذوفة وبقوله لازم
عن الماء في ابتداء الوقف فانه لا يمد زيد بها مقصود العدم اذ وصلا
بحال الوقف ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود يعني اخذ من القصر
بمعنى ما عدا المد والتوجيه الاخر بالنظر الى واحد من القصر بمعنى الحبس
وذلك ان يجعله من القصر بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل
بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم قصرا وقصرة بكسرهما بمعنى
نقص الكل ذلك من القاموس او حكما بان كان مجهول الاصل ولم
يمل كالالف في المسمى بالى الا العجم الاسماء الغريبة المبنية كمتى
وعلى والى واذا الحل ما عدا الاصل ومجهول الاصل ما هو في اسم متمكن
لم يعرف اصلها كما حققه الرضي فحمل الى على مجهول الاصل محل نظر
وينبغي ان يقول ولم يمل او اميل وكان الامالة بسبب غير انقلاب
عن الياء فان الرضي شرط في كتب عند الاصل ومجهوله بان لا يكون مما
سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف
من الياء فان كان مجهول الاصل او بعده وجد امثلة لا بد من قيد آخر

دعوان لا يكون سماعيا سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت
كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك من قرا اذا
تنسك هذا في القاموس القراء ككتان الحسن القراءة جمعه قراؤون
وللكسر وكرمان للناسك المتعبد كالقارئ والمتقرئ جمعه قراؤون
وقرائي    لكنا تصفحنا كتب اللغات كالمفصل والمفتاح واللباب
كشرح الكافية فعبارة المفصل هكذا وهمزة آخر وهمزة الممدود ربما
الف او لا فالتي بعد الالف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة
عن واو او ياء كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة
عن الف تانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباقي
في الوجهين ان لا تقلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما
الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء
كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى
الاصلي وهو الذي يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة
اللباب يوافق ما في المفتاح هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في
الصحاح    غير ما في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل
يا او لم قال ولا تقاس عليه هلا قالوا الكسائي فلا سيفور في ما ان الا عدة
هذا القلب بل قد يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة    الا ان يحذفها
عن آخر المثنى اي آخر مفرد المثنى فلا يثنى قوله وتاء التانيث الا
في حشوه والاولى ان يقول انه لا يحذف عن المثنى    الجمع ما دل الكلم

دل وانخفي

دل ولا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كلمتين مركب
فالمراد بالاسم ما هو من الاسم حقيقة او حكما وعدل شارح اللب عن قوله
على جملة آحاد منه الى الآحاد بالجملة لئلا يتوهم ان اسماء الجموع من هذا التعريف
كما شمل المعنى بتعريف اسماء العدد نحو اجمعين الآحاد جملة او متفرقة
طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيه خلل فقال ما دل
على آحاد نحو رجل ورجلين هنا ولو اعم كان الآحاد مجموعا في تعريف
اسم العدد الجزء المفرد بقوله بحروف مفرده لكن بقي التثنية
بحروف مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده آه ومادة له ايضا فالمقصد
او الدالة بحروف المفرد بمعنى المدخلية لحروف المفرد فيه لا الاستقلال
اذ التثنية ايضا كما هو على الدالة كما لا يخفى والمراد بحروف
مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال ومما حروف مفرده
المقدر كما في نسوة فانه تقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو
نشاء على وزن غلام فان فعله من الاوزان المشهورة للجمع لفعل على
فعال واما ما في الحواشي الهندية ان المراد بالآحاد اي من الآحاد حقيقة
كرجال او باعتبار الكثرة في جمع امرأة فليس بشيء اذ ما يساعده الا
وقد يقصد به حقيقة وانما التفاوت بين الجموع في تحقق المفرد
وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع
فالتعريف به دوري ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع
الاجناس لان المتبادر من الدلالة المطابقة فيخرج بقوله ما دل اسماء

الاحتياج كرهط ونفر فقد سبق تفسير الرهط وبه النفر جمع
الناس او ما دون العشرة كذا في القاموس فنحو تمر مما الفارق
بينه وبين واحده التاء حقيق نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه
ليصح تقييده بقوله على الآحاد واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس
بجمع بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه يجب ان يقيد نحو ركب
بما له واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم
فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولكن ان تريد بنحو تمر مطلق
اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الآحاد
لان السلب الكلي ايضا احتمالا في ح وبعض نحو تمر وركب جمع عند
البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصح واعذب ولكن ان تجعل تقييده
نحو تمر ذا اطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك
انه لا بد من تقييد التعريف للمجموع بقولنا على الآحاد ليصح تعريف ج
قوله بنحو تمر وركب ليس بجمع على الآحاد عليه كما اهو جمع جمل
وبان اسم جمع تعريف على عند القاموس وكانه اراد بقوله جمع جمل
ذلك كما نص المصنف على المذهبين فالجمع الصحيح المذكر
... لان قوله فالمذكر بتقدير مضاف اي فجمع المذكر بقرينة ذكر الجمع
قوله فالصحيح لمذكر حيث لم يسلم فالصحيح منكر فالاولى تثنية قوله
فالمذكر بقولنا الجمع المذكر الصحيح اي ما آخر مفرده ... انه تصرف
على رجلين ومسلمات لفظا ملفوظة كالماضي او مقدرة كقاضي

فان لكن

فان قلت كيف يصح قيد شان المقدرة قوله حذفت فينبغي ان يخص
بالياء المذكورة قلت بعود الياء المحذوفة بحذف التنوين الحاق واو
الجمع او ياءه ثم بحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها
وليست هي هذه الذي كان قبل لان علة الحذف السابق كان التقاء
الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الحاق التقاء الساكنين
بين الياء وعلامة الجمع وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه
ضمة كان لام الاسم ولك ان تجعله للاسم وقوله حذفت الالف دون
حذف بالضم [illegible] الى الاخر يدل عليه امر الفاسقون ملفوظة
او مقدرة وقد نبه المص على ان الياء والالف احق من المذكورتين المقدرة
حيث مثل بقاضين دون القاضيين ومصطفون دون المصطفون
وشرطا اي شرط اسم اريد جمعه جمع شرط الى [illegible]
والظاهر رجوعه الى الجمع ليلا يلزم ترك الضمير وقوله مذكر علم مثل
الجمع باذنك فكونه مذكرا [illegible] كما سنشير اليه وذكر كونه ليس الحكم
بل الجمع ما اريد جمعه قال المصنف في شرحه شرط التذكير هو انه مستغنى
[illegible] الكلام في جمع المذكر اما التذكير الذاهل عما كون الكلام في المذكر اما
الغافل لتوهم ان جمع المذكر بمجرد تسميته كتسمية اسود بابيض قال
الرضي هذا عذر بارد لانه لا يرد قلما عرف بنار الاشتباه وقال
الهندي مناط فائدة الشرط انما هو وضعا المذكر دون لفظه كانه قال
شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا لئلا يخفى تناول جمع المذكر

السالم شامل للمفرد والصفة وشبه وقلبي ما مفرده مونث ولكنه لا
ولم يظهر هولاء الوجه المذكر السالم في بيان الاعراب كما صرح اولو وعشرون
مثلا فلو لم يذكر هذا جمع المذكر السالم لصدق السالم على اولو وعشرون
واخواتها فلا يستغنى بكون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير
فذكر ايضا ما يكون به مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال وكل
وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون
شرطه مبتدا وما بعده من الشرط والجزاء خبرا الا بقوله فذكر في معنى
فهو مذكر والغرض راجع الى الاسم ليصح الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدا
ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح
ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان فالجزاء ما اعترض فيه الشرط اسما
ويرد فيه محظورات ثلثة الاول دخول الفاء في خبر ما في المتضمن معنى
الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها حمل المذكر والعلم الاثره
بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس في العبارة ما يحملها سوى
ذلك الغاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر وذا لا يجوز شي
منه ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضي من جعل الشرط والجزاء
جميعا بقوله شرطه بتمامها فذكر علم يعقل بقوله فاما حصول مذكر
علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدا لانه حكم الرضي بنفسه بانه تعسف
وكان وجه التعسف ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع
مع انه صرح الرضي بعدم حذف خبر المبتدا وما اشار اليه من الجواب

بقوله مذكر

هذا ان مذكر معنى كونه مذكرا وهو في شرطه بلا تعنت ولم يلتفت الى ما
به الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بتقييد
الحيثية اي فذلك علم من حيث انه علم مذكر فيؤول الى كونه مذكرا علما
بقي انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر في السعي كانه
لم يلتفت اليه لان من الهندي اختصاصه بالشرع انه ملابس منه
الهندي لما ادعاه الرضي من غير سند موثوق به يعمل من حيث
مسماه واشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعمل وصف له بحال
مدلوله نحو اعوج للفرس في القاموس اعوج بلا لام فرس لبني
هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته بنو سليم في بعض الايام
فصار الى بني هلال او صار اليهم من بني اكل المرار وفرس لغني من اعصر وكلاهما
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ولا يخفى ما
به بعد ما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر مجرد عن التاء
نحو نحو طلحة وبه حد نحو سلمى ورد ما علمي رجلين ولا يخفى ان
الجواب ضعيف صفة من الصفات غير علم لا ما يقتضيه قوله غير علم
الشرط الاول كونه مذكرا لعقل حيث التذكر والعقل شرطان
انهما شرطان تابعة لما ذكره الهندي انه مناط الثانية الوصفية
قوله مذكر لانه مستغني عنه بكون الكلام في المذكر وقدم في تمامه
ولا يخفى ان المراد بالمذكر هنا الحقيقي ان يكون ما اريد بالمذكر ما يقابل الكلام
الكلام مع لعلم انه لو اكتفى من التذكر هنا بالمجرد عن التاء لكن فيه

جمع حمرا مثلا بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون بتاء تأنيث

اي مذكر غير متضمن صفة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون

في صفة لا تستوي فيها المذكر والمؤنث في الصفة ولا يكون الفرق بين

المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة فلان الاصل لمشابهتها

بالاسم في ان الشائع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ او

الاشتراك بينهما كالعير والاتان والجمل والناقة والانسان والفرس

كما ذكره الرضي فالاولى ان يبحث عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو

والنون بانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصفة

وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه يجري [illegible] عمله هيئته

بمجانبة الفطر للفرق بينه وبين فعلان فعلانة فتبعه جواز

جمع [illegible] ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضي وقال ما

فقد فاتت [illegible] الشرط الرابع ان لا يكون الا

المذكر منكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف قال الهندي

هذه العبارة احسن من العبارة السابقة لانا نقل ان لا يكون عائد الى

[illegible] المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا وذلك

الوصف جمع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء نفسه

مع الصفة ولو كان لا يستوي فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا واجاب

الهندي بانا نقل ان لا يكون عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر

من وجه السخافة قال الفاضل فسر العبارة على ما اجاب به الهندي

ولم يلتفت

ولم يلتفت الى تسمية الصبي    الشرط الثالث ان لا يكون الاسم
المذكور ملتبسا بتاء التانيث يغني عنه اشتراط التذكير ومعنى المساواة
ان العلامة تستوي فيه المذكر والمونث    ويحذف نونه اي نون الجمع
بالاضافة اي يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه لكون المنفي
لتقصر الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة وقيل لام ساكنة احيانا
كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب فليس بواجب
وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه
بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا
علم انه لا يصح ان يعتبر بيان الشذوذ ان يكسر على [illegible] حذف النون
لانه لا يتعلق له الا بان ذكر قبل حذف النون ولا يتعلق له بحذف النون
وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتوجيه كلام المحقق
بما قيل بل المراد انه ان لم يكن لمعرفة مذكر اصلا لا [illegible] ما يكون له مذكر جمع
بالواو والنون قد علم حكمه مما قبله فان لا يكون له مذكر جمع بالواو والنون
فان لا يكون مجرد الى مجرد اعتبار التانيث الملفوظة والاصح
لا يكون بالهاء    تغيير [illegible] واحد من صاحب [illegible] واموره الا [illegible]
كما هو المتبادر منه ان التغيير التصريف غير محمول على ما هو المتبادر
وان لم يتناول نحو ذلك اذ التغيير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال
لا خروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغيير
الاعتباري دون التغيير باعتبار الاسم اللاحق نحو [illegible] وعلى المتبادر ذكر

في الاول دون الثاني فتبين انه تغير جمع التكسير ايضا باعتبار الامور اللاحقة
من زيادة الالف وسكون الفاء الا ان يقال لا نسلم ان لزوم التغير
باعتبار اللاحق لكن انه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض
الفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين
الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح
باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المقصود من
تعريفه والاوجه ان يقال المراد تغير بغير الحاق الواو او الياء والنون
والالف والتاء من تعريف لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم
لان جمع السالم تغير مفرده بتغير اخره لا بتغير صيغته لان ما يطرء
الاخر لا يغير الصيغة فنقول ما تغير بناؤه اي صيغته اخراج الجمع
السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير اخره جمع القلة
افعل الخ قال الصحيح هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن للكثرة
واما اذا اقتصر جمع التكسير فيها فيقع للقلة والكثرة وكذا ما عدا
الستة للكثرة اذا لم يتحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل
اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب
او تضمنا كالحلبة والجلسة يعني بالحدث معنى قائما بغيره
ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ
السواد بمعنى سياه ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى
القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال والمراد

بجريانه

بجريانه على الفعل اي جريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان
اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وجريان الصفة على من هي لها
فان معناه جعله موصوفها صاحبها اي مبتدأ او ذا الحال وموصولا
او متبوعا لها وكل من الثلاثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة
في التعريف    وان كان الاخيران معمولا مطلقا ان اراد جواز وقوعهما
فلا اختصاص له بهما بل يجري في الاوليين ايضا اذ الحسنة في المفعول
المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرده قوله ويلي للمطلق فتأمل
سماع اي سامع لم يرد ان يا النسبة محذوفة اذ لم يثبت هنا
بل اراد انه بمعنى السماع للتجوز او حذف مضاف اي ذو سماع
اذ لم يكن مفعولا مطلقا بمعنى حقيقة واما المفعول المطلق المجازي
نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضي
ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وفي المغني الرضي في الظرف
وهو يتقدم لتوسعهم فيها    فيلزم اجتماع التثنيتين اعترض
عليه الرضي بانه فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما في اسم الفعل
والظرف فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب عنه المحشي
بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار
في الذي هو نائب عنه والاظهر الا تقرر لما كان لا يحذف فاعله فلو اضمر فيه
لالتبس بالمحذوف    ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر
في العمل لان المنون كما ظن صرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله

الا انه جعل تابعه ذلك المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا للمحل ايضا
عند الكل   فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل
بقرينة ما سيأتي قال الشيخ الرضي المشهور عند النحاة ان المفعول
المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا
اي يجوز فيه الوجهان ذهب الى كل واحد نحوي فذهب الى الثاني
سيبويه والى الاول السيرافي كما ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة
الفعل لا التاويل بان مع الفعل فيجوز تقدمه معموله على المعمول المطلق
عليه صرح به الرضي   ومثل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية
فتعرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه
وانما فصله بين تبع المصدر الذي لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
اياه يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يوخر
عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم مع الاشتراك تنبيها على ان له
مزيد اختصاص بالقسم الاول وهو ما عرفت من ان امتناع تقدم
المعمول مختص بالقسم الاول   اسم فعل اي حدث اما ان يعتبر معه
معنى تعريف المصدر وكونه الحكم بالاشتقاق من الفعل
من قبيل اجمال اللفظ على المعنى لشدة المناسبة بينهما وايا ما كان فيدخل في
المصدر لا اسم المصدر ... والثاني
تفسير الرضي للفعل ... التجوز ... اذ القيام الشخص
صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يحرز الفعل

محمد بن ...

نحو ضرب يضرب وانه كالنا السي لنفي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من

الفعل والفعل من المصدر لان الضرب قوله قام راجع الى الفعل والقائم

هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن

ذكر الاسناد المجازي الى لفظ مثل ضرب ويضرب لانه صفة معنى فلا ودال

في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادته مثل ضرب ويضرب قلت

قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس وهو

المعنى التضمني او الالتزامي موضوعا ذلك الاسم لمن قام او شبه

على ان اللام الجارة طلب قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع ولكن ان يجعله

للتعليل اى لاجل افادة من قام به الفعل فيستغنى عن التضمين

اى لبيان ما قام به الفعل هنا كلي ويغني عن قوله اى الفعل وقد اشار

الى ان المراد بحدث الجنس الفعل واشار الى الصواب وجه معه التالي

بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب وينبغي ان تعلم ان المراد

بحدث قام به الفعل من قام به الفعل لم الفعل وقيامه به اذا اسم الفاعل

للحدث لا المجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل

اى من اتصف به اخرج هذا القيد من التعريف مثل زيد [illegible] عمرو

ومقرب من فلان ومتبعد منه ويحتمل معه فان هذه الاحداث ليست المطلق

لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى

ليس المتصف بضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص بعد ان عنه

ضرب [illegible] بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة

الحدث مشترك بين الشيئين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة
لمن قام به المضاربة اي ضرب متعلق بغيره وليس بصدد ذلك ضرب متعلق
بضاربه وكذا الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف
بقرب من الشخص الاول فكل منهما تقترب بمعنى قيام قرب به متعلق
لمن قام به قرب من هذا الشخص ولما دل قوله لا تقوم باحد المتبين
معينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان تقوم بمعين ولا معنى
للقيام شيء الى غير المتعين ثم لا يتعين الشيئة الواحد ... بيان
الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا الى المتعين بقوله هذا من
قبيل اشتباه النسبة بالانتساب وما اجاب به الصدر من ان القيام
في هذه الاحداث اعتباري والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري
والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق الضارب من الشيء باعتبار قيام
الضرب بالفاعل فتامل قال المصنف رحمه الله المصنف في التعريف
وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له آه فيه بحث لانه يخرج
اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طويل
اي زايد عليه في الطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه
من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو يجوز الا انا لم نعثر عليه بكلام يدل
كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والمعنى ... حقيقية
اسم التفضيل بان طالب الزيادة في المشتق هو من ... التعريف
متصوفا به واسند في الاحترام اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث اه برده

من ما ورد

من الورد ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث لحصول به
المفرد فلا يختص به اسم التفضيل رأسا وجعلوا احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع
ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا نقول على قول بانه لم يجعل المثنى والمجموع
من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة بعضه بادراج لفظ
منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبيه الشارح للامر الثاني
يتكلف في تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرجه عن القسمة كما سترى
على زنة فاعل قال المصنف وبه سمي لكثرة الثلاثي فلم يقولوا اسم الفعل
والمستعمل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم لمن به اختصاص بهذه الهيئة
وفيه نظر لانه وان كان وجها معقولا لكن لنا شاهد على ان وجه التسمية
الى ذلك بل تصحيحه باسم الفاعل اسم موضوع لذات قام به الفعل و
الفعل والمستعمل وغيرها بعنا المعنى والشاهد انهم سموا الخوات اسم
[illegible] بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان
واسم المكان والتفضيل فيكون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة
الفاعل هو القياس وقد يأتي على زنة المفعول كمقتل بقيا وما كان
ماتيا وقال الصحاح والاولى ان التاكيد في الاية بمعنى المفعول من الحارث
فعلته بمعنى [illegible] قولنا في الاية الاخرى وكان وعده [illegible] ويحتمل نقول
يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده ماتيا او عده فجعله اهل الوعد [illegible] كونهم
ماتيا لكونهم [illegible] الوعد المنتهي المفارقة عن نفسه فاسد [illegible]

قيل بيان الصفة معه وظائف التعريف وتمييز النحو اسقط ادا او لبيان ما
الصفة كالتعريف بتصوير وتعيين لموضع الاحكام النحوية   يشترط معنى
الحال والاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال
والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط
ذلك لضعف معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله
اللام هذا كلامه اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطفا قولهم
او الهمزة او على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي يشترط
معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او يشترط الهمزة او ما
فان دخلت اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف
بانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط سائر شرائط العمل من
المعنى ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء من المعنى من قوله يشترط
معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصول داخل
في صاحب وقد دل ما سبق انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام
لانه يكفي الاعتماد عليه ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل
والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قد يتقويان باللام وهي كلام
التقوية في نحو علمه وعرف ودرك وجعل في اسم الفاعل ما يعدى [illegible]
بكونه التقوية البناء الحوار زيادة تمام انفعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا
قائم ولا تقوى العمل باللام الا اذا قدم معموله فيقال لضربت كذلك الرضي
كضراب وضروب ومضراف هذه الاوزان الثلثة يعمل [illegible]

زبد

النحويين

النحويين البصريين والله اعلم وهذا نقلها مذهب سيبويه لانه جوز عمل
اعمل صيغة المبالغة مما قال الانسب ان يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال بل
هي كالصفة المشبهة وما فيه من معنى المبالغة نايب مناب ما فات
من المشابهة اللفظية فيه لان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الا
بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية
لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد اه لا ينفي ما ذكر بوجه على جمع الكسر
الا ان المعنى معه فصدا طراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمع السلامة
فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل
واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد من العمل في معموله نصبه على
المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بنصب على
المفعولية اذ لا يحتاج من عمله رفع الفاعل الا ان حذف الاشتراط السابق
بذكر المفعول وكان اطلاق العمل بحاله مع التعريف محل اذ اللام الموصول
لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحتاج المؤول مع لام التعريف ولعدم تنبه
عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن مضر تنبيه
تنبيه اسم المفعول المعول فيه تقدير المفعول به على الحذف والايصال
اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به والمراد كل الصفة
من اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة المجردة الاكثر في باب اسم الفاعل
للاضافة الى الحذف والايصال وكانه الذي جرى على ما قال لما وقع على
شيء كل مضروب مصروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له

الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظرف على السلب منزلة المفعول

في العمل اي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط

واشتراط عمله باحد الازمنة قال الرضي ليس هنا في كلام المتقدمين

لكن المتاخرين كابي علي ومن تبعه صرحوا به وهو اوه كاسم الفاعل ذكر

الشيخ بقوله وامره في العمل كامر اسم الفاعل لكنه لان الاشتراط انما هو العمل

امر بعد العمل وانما يتم الامر بالعمل والاشتراط لبعض جهة هذه النون [illegible]

والتعريف تخفيفا  ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق

الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله ليلائم الصفات الثابتة

المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي في الباب اذنا لم يلتفت الى الثبوت

احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا  على معنى الثبوت اي المقابل

للحدوث على ما شئ في الصنف ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث

المستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الحق  فيخرج عنه

نحو ضامر [illegible] وما يشعر به تخالفها لصيغة الفاعل  وصيغتها على الغير

لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل [illegible] الذي هو من اوزان اسم الفاعل

ورد على التوجيه الاول من هذا شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة

سماعية في الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن المالك ان المشبهة

وانه يجيء على وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان لا يجعل صيغة المبالغة

اسم فاعل  اي كان تسمية على قدر السماع يرد عليه انه في الالوان والعيوب

الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه في الثلاثي المزيد فيه [illegible] على

ووزن اسم الفا

ومنها اسم الفاعل الا انه يقال يحتمل ان يكون من ذلك في غير الثلاثي مشاكله بان لا يكون
بجيئها من غير الثلاثي قياسا بل يكون مقصورا على السماع    ويعمل عمل فعلها
مطلقا اي من غير اشتراط زمان لا يخفى احتمال عبارة المتن الا ان يقال انه
على انها لا تنفك من الاعتماد واعلم انه يريد عملها على فعلها انه ينصب الشبيه
بالمفعول دون فعلها    وفي كل من القسمين معمولها اما مضاف او
متلبس باللام او مجرد منهما مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن
الغلام ... فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها
معمولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله
متى رفعت بها فلا ضمير فيها فينبغي ان يراد بالمضاف المضاف الى الضمير او
او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلامه بالاضافة في الجر دون الاضافة
فلا يخرج عن المتن وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في النكرة    والمعمول
في كل واحد منها مرفوع قال الشيخ الرضي لم يقسمه باعتبار اعراب نفسها لانه
... في مباحث النعت اقول لان الغرض من بيان اعراب معمولها
... اعرابه بل بيانه لانه ضابطة التبيين وللحسن بنيتم على اعرابه فلذا
بحث اعراب معمولها دون اعرابها    وحسن وجه عطف على حسن
وفيه ان صورة المطبقة لا تصلح الا الوجهين فانه لا يمتنع صورة النصب مما
اثبات الالف كذا حواشي كتاب الشافي وهذا انما يتجه لو كان مراد المصنف
بالامثلة الثلثة ما يحتمل صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلثة
الصور ... في الاعراب فلا    الثاني منها ممتنعان لو بالاتفاق فهكذا

الصفة بتركيبه واختلف في حسن وجهه ومنع بعض لان امتناع المسند
معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الذي يفيد التخفيف
باعتبار رفع الاضافة على اللام كما يجوز في الضارب احدهما
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف صدق على قولنا
الرجل الحسن وجهه انه لا تخفيف فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف
ينبغي ان يكون ما قبله حسن وجهه ولكنه في تحمل فاعليه لا اشكال
في جاءني زيد عاقد الحاجبة فالقياس ان ينتصب الحسن بزيادة الضمير فيكون
زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن
ابيه الا انه يقال المراد لا فائدة فيه الا الربط كان حسن وجهه ولذا
حكم بكونه زيد ضرب اخاه احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه
بنوزداره لان ما شوكي في ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن ومعرض
وما للضراء فيه ابدا الرجل زيد في الفرق بينه وبين زيد
الحسن الوجه برفع الوجه وهنا سيان في الاسناد اليها التعريف العهدي
الثابت عند الضمير المربط الا انه يقال لم يكن الربط في نحو الرجل بالضمير كان
فيه بالعهد بلا تميز خلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت
التفاوت في الحسن الوجه والحسن وجه لان معمولها فاعل الصفة
فيما ضمير تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون للموصول بدلا ينشغل
ان يقال لا يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل لضمير الموصوف
القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة المراد كان

فيما ضمير وانما كان للاضافة الى الضمير المشبه بالمفعول لكونه فيما ضمير الا انه
خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو فاعل الصفة قبيحة
كالاضافة الى [illegible] المشبه فجعل المرفوع حتى الاضافة مشغولا باعتبار الضمير
في الصفة وجعله كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي فانه حينئذ الجر
اعتبار الضمير في الصفة كما في النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن وجههما
بالرفع الزيدان الحسنا وجههما بالجر فتونث الصفة حملا لتونث
في صيغة الخطاب والمفعول محذوفا ولا داعي اليه بل الانسب بالسابق
جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة مثل الصفة فيما ذكر من رفع
المعمول ونصبه وجره مع عدم اشتراط زمان الحال والاستقبال اسم به
المضي وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب عن المنسوب اليها
من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو سمي الوجه
ابي حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي الموصوف ما قام به الفعل
ووقع عليه حالة الموصول في المحذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة
[illegible] ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه
الشيء والتعميم للتاكيد الا انما تعتبر حمل حالة الموصوف الزيادة واللام
ان تعلق التفضيل بما زاد على غيره اذ معنى افعل المتصف بالزيادة سواء كان
وصف بها اولا والمراد بغيره غيرها سواء كان المغايرة حقيقية او
اعتبارية فقولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا في اصل ذلك الفعل منه المشتق
يعني [illegible] والمجرور [illegible] والتفضيل في الزيادة على غيره لكن لا في

فيه والاعتبار [illegible] عن التوبيخ [illegible] مشتق لموصوف بالزيادة على غيره فتدبر

ولا فائدة له الا في لفظ المفضل الاصل والمراد بالزيادة على اصل ذلك الفعل اعم من ان

يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكنه يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه

من الحمار • ومن اسم الموصوف بمعنى اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف

لا ما يجمع الاجزاء التي حمل الموصوف عليها ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة

لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مصدر وقوله

نحو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكون كون التمثيل

بانها المستقرض لجزء صيغة المبالغة لو جعلت كلا منها على

اسم الفاعل مثلا لا يمنع جزؤه لانه موضوع للموصوف بالمصدر

الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة

زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه

لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر

المفضل عليه للاستغناء عنه بالذكر العام وهو اسم التفضيل

حيث صيغته تدل عليه المعنى جملة فعل على اسم التفضيل والاول المضاف

المضاف بجملة وهو مستقدر وصيغته لانه الجادة وفعل

لا وجه للاقتصار على الموصوف لتمم كلام المتن لانه مشتمل على وجها

ايضا فيدخل فيه ضرورة لكونها على الاصل اخر واسم ذلك

ذلك لدخولها تحت موضوع لانها على الاصل آخر واسم ملحوظ

وشرك على مقتضى قول فعلى كالموصوف وتحقيقه ان افعل يكون

لجمع الاول وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية والجمع

والحمر للحمر وحمير وبيض بمعنى الحمر واكثر الجمع لانها بمعنى الحمر واكثر
المستعمل عيب وشرطان ينفي اي اسم التفضيل ساعدت لاى
ثيد الثلاثي بالحدث بقرينة التعريف لنحو نحو ابيكي وارحل من الله
والحمل فانه لم يثبت وامثال الشاتين بمعنى اكلها من الحنك واول لانها
شاذان وقيد الضي لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال لانه
من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة
تصرفا لعدمه مثل نعم وبيس وكونه غير لازم النفي لعدمه مما نسب
بجمعه كيما تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم
اغرب من امس لان اشتقاق الافعل بمصدر نية الفعل فلا يجامع عدم التوقف
والموصوف بزيادة الفعل فلا يشتق منه فعل حصر بنفي حدوثه
عن الشي لانه يخالف فعلمشي ان معله النفي وهو لا ثبات مع زيادة
فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الاما يجري فيه الزيادة
والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري فيه مدلولا لنقالزيادة والنقصان
انظر [illegible] ولا عيب ينبغي ان تقول ولا حلية لانه لا يشتق منه
البلة معنى كون الحاجبين غير مستطيل ابله للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون
يجئ من البياض والسواد اللذين هما اصل الالوان وقال الجوهري
ما جاء منها شاذ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم وصفة الكوثر ماؤه ابيض
من اللبن [illegible] وعورض في القاموس العور كالفرس ذهاب حس احدى
العينين [illegible] فانه مصنوع اي غير الثلاثي المجرد اللام للعهد اي غير الثلاثي

المجرد المعهود اي المعروف للملبس بلونه ولا عيب بلا بردود ان مرهم
الفرس بمجرد الثلاثي المجرد بل اخصر منه    معنيه شانية من حمق
ابي هبنقة قد يكون من الشارح ابن هبنقة واظنه سهوا وصحيحه الهندي
هبنقة من اعرابي وقال القاموس في التاج المهبنقة كعملس الاحمق
وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان فجعله لقبا لا كنية وقال
في المعنى الودعة ويحرك جمعه ودعات خرز بيض تخرج من البحر
بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان
وسفينة نوح صلوات الله وسلامه عليه والكعبة شرفها الله تعالى لانه
كان تعلق الودع في ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان
يضرب بحمقه المثل والعوام والقهم وزاد انه احد بني قيس بن ثعلبة
بن كان يضرب به المثل بالحمق قال الشارح بحمقه ركبا هبنقة هذا
وقد تبع الشارح تبعا شنيعا للفاضل الهندي وذلك كان منه ابدا
بديعا ولا رضي بمثله عن مثله لمثله وقد اخذ كثيرا من فوائده
من حواشيه والعجب منه انه ليس بما نقله من الهندي مرضيا الكفيل وقد
كتب منه فيه اشارة الى التقوى فيه كما هو دابه    ويستعمل افعل التفضيل
على احد الثلاثة اوجه اذا لم يستعمل معه ولا بالكلية من اولا ما كان الداخل على المحلي
اسم للفظة المحلية او المضاف عن معناه نحو من عمي في تقول جاءني رجل
اخر واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات من الاضافة بمعنى الاول
والمعنى لم ليست بالكلية مستعمل حتى لم ... الا زاد ...

ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع أم الحسن من مثلا ومع ذلك
قليل مرتبا عما صورة اجتماعهما لا يجوز اجتماعهما ولا يجوز نحو زيد افضل
الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف من الافعل الذي
هي غالب ومع غيره قليل ويجوز الفصل التي مثلها ان الحذف وها هو المضاف اليه
اي اكبر كل شيء اورد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب
بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف منافي للتنوين وينتقض بالتعويض
شدة الباب عنه مما حصله تنوين العوض فيها انه لا مانع من البناء في الظرف
كما قيل واعلم انه انما يجيء بعد اسم التفضيل ما يخرج صورة المفضل عليه
من وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم تحقق
المشاركة من المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل [illegible]
او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيد اكبر من الشيء فانه لبيان العطف
الى تكبير الشيء وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعل التفضيل نحو وعلى معنا
التفضيل الحالي المتجاوز والمتباعد الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم
بعد المفضل عن المفضل عليه مكانه قال زيد متباعد من الشيء ويجوز
استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل
قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه
اذ ليس شيء اهون عليه بقلة من شيء [illegible] بمعنى المعنى ولزومه
صفة [illegible] التي من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل من
[illegible] وهو الاكثر انا [illegible] به الثاني اي شكل حل المصنف الذي [illegible]

هو المقصود واجيب بوجوه احدها حمل احدهما على حذف المضاف اي بقصد احدهما
وثانيها حمل ان يقصد على حذف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد زيادة
حمله على حذف المضاف اي وزن ان يقصد والثاني اشار الى دفعه بتاويل
اي احدهما زيادة موصوفة المقصود به وكانه حمل ان يقصد مصدر المضاف
الى الزيادة بحسب المال وحمله بمعنى المفعول وحمل الاضافة بيانية
ولا يخفى انه تكلف بل تعسف باعتبار تحققه ضمن بعضهم
الا ان يكون ضمن ما سوا المفضل لئلا يتوهم انه ليس قصد التفضيل باعتبار
اي بعض كان لان معنى تفضيل الشيء على غيره آه لا يخفى ان
هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو المرعي للمفضل عليه كما في
المشترك ليس مع الاضافة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه
وهذه توهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك
بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع ما سواه صرح به الرضي الا انه
ينبغي ان يكون المراد بجميع ما سواه الجميع حقيقة او عرفا مما يتبادر
عرفا قصد تفضيله عليه ويضاف للتوضيح اي للتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه زائد اوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كان لذلك التخصيص
وفيه انه الصواب الذكر لان الاضافة للتوضيح سبيل التعريف هذا
التخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح
انما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله اي توضيح
نبينا صلى الله عليه وسلم آه اي زيادة نحو افضل البشر حيث اراد انه

جميع المخلوقات ومن جنس البشر ولا يعمل اسم التفضيل في
مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وهو كون الاستثناء قرينة أن
العامل في المستثنى الرفع على الفاعلية ومنه يجب لأنه نص الاستثناء
من تمام العامل على عمومه يعني لا يعمل أصلا في مظهر الذي مظهر كنا غايته
أن العامل في هذا المظهر لا يتصور إلا بالفاعلية وإنما خص المظهر لأنه
يعمل في المضمر بلا شرط الا ان المضمر والضمير فيه بالمستتر فلا يجوز هنا
أفضل في منه وما ذكره من التعليل إنما يتمشى في المستتر كيف والمراد
بسمو ظهور أثر العامل في المظهر أنه المظهر وهو دال المضمر هي بمعرفة أثر العمل فيه
محلا لأنه لا نظير له لفظا أثر العمل واللغة على شيء سائر المبنيات
وإنما خص بالفاعل لأنه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا أو مضمرا
بما قدمناه لكن المظهر كذلك أنه ينبغي أن يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان أو
مضمرا بارزا وتظهره قوله رافعة للظاهر في تعريف المبتدأ فإنه يراد بالظاهر
فيه الملفوظ ظاهرا كان أو ضميرا بارزا فلا حاجة إلى التخصيص بالفاعل
في الحكم بأنه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب لكونه
مفعولا به إلا إذا كان لشيء فإنه لم يعمل الرفع بالفاعلية وإنما قال لم
ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لأنه يعمل فيه بحرف
التقوية نحو قولك أنا أضرب منك لزيد وأنا أعرف منك بزيد وإنما لم
يعمل الرفع بالفاعلية ما ذكره من الأصل لا يخص ينفي عمل الرفع بالفا
بل يجري في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى

وقوله ولانه لما كان آه الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد
لبيان عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام الا اذا كان
اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا في اللفظ لشيء الاولى ان يقال اذا كان
اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا لشيء والمعنى لمتعلق
الصفة وتسميته بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع افعل للفاعل
الظاهر قياسا احترازا بلا ضعف يعني الشرط اصل عمله حتى لا يعمل
بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه للفاعل
بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه ابوه وقوله
المعنى صفة لسبب قال الرضي الاشهر اصطلاحهم تسمية المتعلق
سببا وقال الصفدي انه بقي المشهور التنبيه على صحة
ويحتمل تقول المسبب ما صار سببا ولهذا يقال للواجب مسبب
الاسباب اي جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب مسببات ولعل عدل
عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون بمعنى السبب
الواقعي بل يكفي ان يكون لملاحظة المتكلم سببا صحيحا كان
مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على ما اصل تفضيل المفضول
عنه نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عينه
امست ينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسر بمعنى ... باعتبار غيره
بمعنى الاول بل تفسر بمعنى المسبب السابق بالاول فمثل ذلك
المسبب باعتبار الاول آه اعترض المحشي بانه يكفي تعلق باعتبار الاول

ومقيد باعتبار الثاني منفصل وقد اتفقت النحاة على انه لا يتعدى الفعل
بحرفين متماثلين الى اسمين متباينين فلا يقال جلست في الدار في الهواء
ويقال جلست في الدار في اليوم بخلاف حمل الثاني بدلا من الاول كما
كما يقال جلست في البلد في الدار فيبدل البعض عن الكل ولما كان
قوله باعتبار الاول حال من ضمير منفصل ومقيد باعتبار الثاني حال من
عن نفسه المساواة باباها مقام المقيد هذا البيان يقتضي ان
يكون المقصود منه المقيد وعلى اسم التفضيل المذكور لا يقتضي بتمام المدعى
من ان يكون النفي متسلطا على الزيادة مع بقاء جلادة اصل الفعل سواء كان على
وجه المساواة او على وجه يكون دون الحسن المفضل عليه المعنى وعلى هذا
عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الجلالي بعض الطرادين في تركيب
ليس في مقام المقيد بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في تركيب الجنسية
وان لا يجري في بعض ما ذكر الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتأمل
وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة
وعلى لا يخفى انه لا يتأتى ذلك مع وجود التفضيل اذ لا يبقى وجه
لذكرها فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي آه فان
قلت هذا السؤال لا يقتضي زوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه
على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر
قلت نعم لكنا نؤول عبارة الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع
لا للسببية حتى يتم التوجيه على الشارح بقوله بين احسن وقوله

من م

باجنبي لم يتخلل الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان الفصل بين العامل
والمعمول باجنبي لا يمتنع بل بين افعل ومعموله لضعف عمله نحو ان
زيدا كان عمرو ضاربا فيمتنع عليه المص ولو قدم قوله منه زيد
في زيد على الكحل اشارة الى جهة تعلقه بما المص سابه فلتقدم
منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى
جواب تعلق منه كوهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده الهندي
بانه لا فساد في رجوع الضمير الى المذكور لفظا وهو مذكور رتبة [illegible] هذا القائل
لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ متقدم رتبته واجاب بانه يقتضي [illegible]
زعم الجاب [illegible] عليه ويمكن ان يحمل ما ذكر المصنف واحدا لا
ذكر معنى بالضمير الراجع الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد لفظي
ويمكن ان يحمل جوابه على ما ذكر المص فانظر الى ان الكلام ليس الا كونها
بالتعقيد اللازم على تقدير التقديم مع انها ليست كلا بل مثيلا للعبارة
المشهورة الواردة لها. هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقضي
منه العجب لانه كيف يجاب به المتقدم ما ذكر من وجه اعمال افعل
التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطر
في اعماله وحاصل الجواب الا [illegible] بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه
لدفعه بانه لو كتب [illegible] سقف التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي
بان هذا الوجه يجري في الا [illegible] ايضا كان يقال رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهم [illegible] السالف

الا التفت

فلا يلتفت اليه واجيب بانه مع النفي يصف المعنى التفضيلي فيعمل افعل
مع الاضطرار اليه عادة ما اذا كان لا يعمل فيه مثل هذا المعنى الا ان اصله ما
كحل عين زيد أو رجل نعت يذكره الرضي وتبعه الهندي وتمسك بان
بان المقصود تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على المعنى ورد وجه الرد
ان عمل اسم التفضيل مخصوص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين
بالاعتبار وهما متغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل
فلا يوجب تقدير مثل كحلا عين زيد فلم لم يكن التقدير مثل كحل عين زيد
هذا بحر [illegible] وجار العين للظهور المعنى ثم ذلك المحذوف ويتجه عليه
انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف المجرور
وابقاء الجار وحذف كلمتين وابقاء معموله على الجر وتوقف العمل على تغاير
المفضل والمفضل عليه بالاعتبار رد ولن المحقق ممنوع بل يكفي كونهما [illegible]
بحسب المال والصورة بان يكون مرجح للمعنى الى ذلك ولا يكون في الظاهر
مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يتهم المفضل والمفضل عليه
الا بذكر لفظ واحد وهناك الا تعال الى الكحل المفضل عليه ايضا مع ذكر
الكحل المفضل فتامل ولو رفع لفظ العين أو لم يلتفت اليه المصنف بناء
على عدم تحققه في كلام العرب والا لاتى عنه تبيانا ونعتقد وارايت
عينا مماثلة لعين زيد في احسن الكحل احسن منها الكحل ما عين زيد بار
بعد الكلام الى ترتيب ما ذكره الرضي وجهين وما ذكره ان قوله كعين زيد
مفعول [illegible] واحسن فيها الكحل بدل بدل بسبب بدل الكل من الكل لان معنى ما رايت

المعنى التفضيلي قويا فانه لا يعمل مع
الاضطرار ايضا
وعلى كل
تقدير فالمعنى على ما كان عليه محكم
فقد [illegible] لا [illegible] احد من [illegible] كحل
عين زيد [illegible] ص

كعين زيد ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل حسن
فيها الكحل ولا يليها حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى
ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لمثله كعين زيد لانه يكون
المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد
في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف
في حالة واحدة قال الشارح واشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله
كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها
حرفا فجعله احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض مندفع
اما بحمل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل التي المفاضلة فيه واما
بحمل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل وبالزيادة المفاضلة على الوجه الابلغ
وكأن الالزام على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد
في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون
الشيء من هنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المصنف ان بين التركيبة
الحصر كما يأتيه لا يستقيم في ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رأيت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال
ما رأيت كعين احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رأيت كعين زيد
احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر زيد الا سبق التمييز هنا
التركيب المفصل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدم ذكر العين .

امكن ان تنعت ذكر المعنى وجب ان ينصب احسن وليس لك ان ترفعه
بناء على انه لا يفصل بالاجنبي وليس بمعنى حسن لما اتحاد المفضل والمفضل عليه
اذ لم يذكر هناك مفضل عليه هو معنى المفضل لانه وان لم يذكر لكنه معدل
فيجب اعمال احسن تحقيقا نظرا الى تقدير الكلام لانه هو مقام بيان
الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال منه بذكر المثال ومن
التمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره اسم جماعة الركبان
نحو ليس يحصى بنيه على ذلك ليصح منه ما ياتي من جعل سائرا صفة
ركبا لا لان اسم الجمع لا يجب ان يكون المسند اليه مفردا والاصح صفته مخالفة
جمع وسائر من السير واحتمال جعله من السراية على الركوب
معتمد محذوف اي احدى هو سائرا اي الهلال على ما قيل ضعيف لان
حقه التقديم على المستشهد به للنظم يلتفت اليه فقوله ارى اما من
البصر او من رؤية القلب وهناك احتمال ثالث الملائم بحسب المعنى وهو جعل
راى بمعنى لا اي لا ظن ونفى الظن انا لم ينفِ الرؤية البصرية والعلمية
نص واعلم واد منسوب الى السماء لكن يقال انها المراد بالسماء
الا حقيقتها او ... الناس ومقطع الطريق والحال اي لا ركب
جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر واما قال والا ركب يقتضي
السياق ان يقول وما رايت ليفيد انه ما راى والا ركب فقط لانه لو راى مثاله
لم يثبت منه الحكم بانه الا ركب فقط فتامل فلما وصل النوبة الى مباحث
الفعل ... بكلمة الطريقة اي هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة

ومما يدل على انه بذلك الصدد انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه
كما فعل ذلك في قسم الاسم والله اعلم    اي في نفسه ما دل يعني الكلمة
جنس بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير
وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه    اعلم ان الفعل مشتمل على
الثلاثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة
معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير
مستقل    ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي اختلف في ان معنى
الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثاني ايضا
الثاني معنى حرفي ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول فهي مستقل
بتعقل فاعل ما اجمالا وهو يفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا
ذكرهن لفظ الاثبات فان معناه يتعقل بتعقل متعلقه اجمالا من غير
ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي
على تقدير كونه معناه النسبة الى فاعل ما    ولما وصف ذلك المعنى
بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة
عما كونها مرادة بتقييده في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما اخرج الثاني
عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فقول
فالمراد بالمعنى ليس معطوف المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما
صرح به المحقق الرازي في حكايات في الرسالة الشمسية ولا التضمني
لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامي

ظاهر جدا

الأمرين صح
للأمرين
على العموم صح

كلام هو بلفظه ان يكون المراد اللازم ولقولنا وضعا اسما الا افعال لان
جميعها منقولة تعالى جميعها ليس دابرا بل جامد بعض الامر واما
الذي كل واحد ولكن الحكم على الجميع كالحكم قد يكون على سبيل الانفراد
كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال
الافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث بمحله
لان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع منسلخات عن الحدث صح
به بعض المحققين في الفوائد الغياثية او لتعليل الفعل فان قلت
المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتعليل الفعل الاصطلاحي او تحقيقه
فلا يصح قوله وسمي بذلك لان تحقيق اللفظ الفعل قلت كأنه اراد
الفعل الاصطلاحي واراد بقوله لتعليل الفعل لتعليل مدلول الفعل الا ان
الظاهر ان تقول وسمي بذلك لانه تحقيق الامنية بالظرف شامل ...
لدلالة الاولى على الاستقبال القريب في التأكيد صرح به المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص لانها انما وضعت له ولان الشيء ما لم يحصل الشي
لم يحصل فيه قوله وانما خص ... لهذا قوله
والصفات ... نحو انا فعلت الاخص الخ
نقول والحروف نحو انا فعلت وفعلت ويستغني عنه قوله والحروف انا الخ
ساكنة والاولى ان يقتصر نحو انا فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا
يخص بالمتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه
بيان السائل اي بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه

التقدم

حاصل عرف الحد تعريفات هذا العلم تقبلية ذاتية يكون بين اجزاء الما

المتقدم بين اجزاء الزمان زمانية وهو الذي لا يجامع فيه المتقدم — زماني ح

المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة

فيها والمتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وللتحقيق علم

آخر ولعله مغالطة اخر وان زعم ان يكون للزمان زمان انما نشأ لو كان

منشأ البناء المتقدم بحسب الذات بالمتقدم بالزمان لكن منشأه

لازم الظرفية فهو متعلق بحدث واقع صفة لزمان ويكون المعنى يدل — ان قبل ح

على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك ثم لا يلزم ان يكون للزمان زمان

ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظة قبل بلفظة متقدم بان يقال ما دل على

زمان متقدم على زمانك مبني على الفتح اشار الى بيان خواصه بعد

تعريفه كما هو عادته باحد حروف نأيت او للبناء الظاهر في اوله

لوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالمعنى الخبري

الماضي انما يكون مشتركا لو كان مضارعا للاسم الا انه ليس كالماضي

... كما على المضارع فانه اشتراكه الذي بسبب زيادة احد حروف

نأيت دائمي فلذا لم يشابه بأحد حروف نأيت ولو حصل مشابهته

باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا مثل مستلا فانه مشترك بين الآلة

والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان الابد مشابهته فالامر

لترتيب البيان بترتيب حروف نأيت بل على عكس قاعدة تصريف الفعل

فانه يبتدأ من المتكلم الوحده وينتهي الى الغايب معود امد كلما

ادبو را

او مونثا فالتذكير للتغليب اي للمتكلم المفرد يجب ترك المفرد لان المتكلم
لا يكون الا واحدا سواء تكلم عنه باضرب او بنضرب واما وضع واضرب
للمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وضع نضرب لكونه
مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير وعقله واحدا كان ذلك الغير
او اكثر مذكرا كان او مونثا او مختلطا ولمونث والمونثين غيبة
اي حالا انه يمكن جعل غيبته مصدرا حتى الا ان جعلها حالا انسب
بنظايرها ولو قال المصنف وللغايبة والغايبتين لكان احصر واظهر
ولما كان هذا الكلام ضعيفة قولنا وانما نعرب المضارع مع ان
تعلقه [illegible] لا يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره بسبب
بوجه عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المونث وهو باطل لانه لا يعرب
غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون تاكيد او نون جمع
مونث مع انه مقصود بالبيان فقال ما آل البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به
نون تاكيد او نون جمع مونث ومعناه قوله ولا نعرب مما المعمل غيره
معه انما نعرب المضارع بمعنى ما نعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف
تقييد لحصول الاعراب فيه فيكون الشبهة على انها للحصر وبعدت اعرابه
في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحاصل قوله اذا لم يتصل
متعلق بمعنى المظاهرة ويشد لها اي لا نعرب مغايرة في وقت عدم
الاتصال فالمعتد لتقييم المعنى يجب تبديل المضارع المتصل به احدى النونين
واعرابه رفع لا يعني على الفاعلية اي بمعنى حمة او نون العامل استيفاها

لا يعرف ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب بل يعني ما اوجب كون اخر الكلمة
على هيئة فان اعراب الفعل ليس لمعنى وقوله ونصب يعني فتحة بان
وفتحة نون او حيثما العامل وقوله وجزم يعني سكون او حذف نون او
حرف اقتضاه العامل فالصحيح منه اي من المضارع المعرب وهو ما لم
يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث وهو عند النحاة احتراز
عما هو عند اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرف
الاخر ولم يقل الاسم ليشمل نحو يكرم بلا شبهة المجرد عن ضمير بارز
نحو يضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو يضرب ويضربك
يتصل به نحو يضرب ولن يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز
لكنه مجرد عن الضمير البارز المتصل والا شبه انه لا حاجة الى قوله يتصل به
فان المسمى المجرد عن الضمير الا المتصل به بدل عليه قوله والمتصل به ذلك
شامل للتثنية او لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز
مرفوع الا للتثنية والجمع والمخاطب والمؤنث فيه ان الضمير البارز في
الفعل المعرب لا يكون لجمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف
الى المذكر ولذلك حكم فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها
اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث فيتنقض الحكم بجمع
المؤنث والسكون وفي الجزم لم يقيد بقوله لفظا كما قيد اخويه
لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون
بالضمة بعد تقديرا وكذا النصب اذا وقع عقيب المضارع والجزم قد يكون بالسكون

تقديرا

تحريك الذال من المجزوم لالتقاء الساكنين نحو لم يضرب القوم    مثال يضرب مثال
الفعل المجرد عن الجازم والناصب مرفوع لا اعرابه حتى يكون ناصبا والمبادر من
كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب فاتمه بالكلمة به    والمضارع
المتصل به للخفي ان الظاهر من سياق كلام المص ان قوله والمتصل معطوف على
المجرد وهو ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطف على الصحيح المجرد
اي المجرد للمجرد نبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المص
بقولنا مثل يدعواه ويدعوان اه بدل يضربان ويضربان اه لكان اوضح
والمضارع المعتل الاخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو
ما كان اخره حرف علة لكن المبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به
للناصب استعمل الحرف المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في
كونهما قابلين للسقوط    هذا التجرد لم يقيد والتجرد في المضارع
تقيد وفي المبتدا حيث قالوا هو المجرد للاسناد اي من الاسناد اليه لعدم
المسند اليه من المبتدا اذ اسناده اليه في كلمة القسم المسمى المبتدا الا انه
عيار الحو التعيين في المبتدا دون المضارع لان الاسم يقيد معناه بدون
التركيب مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العامل وليس يضرب بخلاف
المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد منه غير موضع
كما هو المتبادر المبادر من عبارته المبادر من بيانه لاقسام المضارع انه
يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في باب المنصوب منه وينتصب بان
لا في بيان المجزوم وينجزم بالحركة فلما لم يقل هنا يرتفع بالتجرد

منه الناصب والجازم شاذ ونسبه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال

وارتفع اذ التجرد لا يقتضي العامل انما يكون وجه التجرد لانه اذا اقتضت

الناصب والجازم عنه ووقع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخله ناصب

الفعل ولا جازم نحو زيد يضرب لانه ان قال لمضارب وانما لم يقل

وارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه لا يقع موقع الاسم في كثير من

المواضع ولا يتعين به المرفوع عند المبتدي بسهولة والمقصود الظاهر هنا

المقام تميز الاقسام الثلثة بعضها عن بعض لا بيان العامل وذلك

مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي يجعل العامل حروف المضارعة

كما في زيد لا تقول صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين

الماضي كما لا تقول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل ابدل الالف

نونا في [illegible] لانه لا مناسبة بين الالف والنون الا انه يقال النون الخفيفة

تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين وقال الخليل اصله لا ان ركبت

ان لا ان تضرب [illegible] كما في ضربك وهو ليس بكلام فخالف لن تضرب اعترض

لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها ان لا تلحق الفعل الا انه لحقت

بلا للتشبيه بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد النفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد

فاعمله عمل النصب لكونه اخر الفعل [illegible] فيكون [illegible] النون ولذلك خص

لن من بين حروف النفي بتاكيد النفي بعد حتى نحو [illegible] ماذكره الشارح

[illegible] تفصيل للحروف التي بعدها الا [illegible] بل [illegible] والله

ثانية للمصنف سيفصلها في محل ما ذكر ومقام تفصيله المص اذ لا تركيب معنى

محلية

المفتوح

لطن

الظن فهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين
ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تمثيله بهذا بل ما يدل على
اليقين سواء كان لفظ العلم او الدراية او الوجدان او الظن الى غير ذلك
في المخففة صفة المفصل ها الحصر اي في المخففة لا غير به حاز تعالى
لقوله والتي تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاحد اي المخففة
الماخوذة من المثقلة فانها للرجاء او الطمع فلا يناسبه نكتة الدلالة
على الماضي ولا يبعد ان تكون الحروف الناصبة الخفيفة لمزدوجها من تنضي و
ضعفا في اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله وليست حذ
تاكيد المعنى على غلبة الوقوع اي كونه جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس
المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر لا موبدا مطلقا كما قيل الموبدا
في الدنيا كما قيل في الملت لكونها جوابا وجزاء ومما لا يمكنان اللغو لا
فيه بحث لانه جواب كلام القائل لا تكون الا بعد كلام منه ولا يجب ان تكون
مستقبلا وكذا الكلام في الجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال
اسلمت صار جزاك ان عمر مالك وحمك فالوجه ان يقال اذن الضعفها
لا تعتد بها الا تعمل في الحال الذي هو جار للماضي الذي هو سبي الاصل
واذا وقعت بعد الواو والفا حضر سيان هذا الحكم في كتبهم بالواو بعد
الواو والفا وكانهم لم يجدوا وقوعهما بعد غيرهما من حروف العطف
لانهم وجدوها ولم يجدوها ذلو جعي سدير فالوجهان جائز
حمل وجهان متبادر لانا على ان حيث الجزا هو بما حذو على الما

لانا فيه حذف العامل والمسند على القول الاول فانه حذف المسند لا غير
لكنا الان بالنظر الى السابق لا يكون تقتضي فيها الوجهان الا الغاء ولا اعمال
ولانا كان بالنظر الى زمان التكلم الاول سواء كان او زكى المستقبل
متدبر معنى كي للسببية الا ان لتعيين معنى كي بقوله للسببية شيئا
ووقع غلط معنى كي قبل ذلك لكن تعتبر الى معنى الانتهاء الغاية للاحتراز
عما الى معنى من فانه قلت حتى ايضا معنى انتهاء الغاية فلم قال
معنى الى ولم يقل اذ كان معناها او معنى كي قلت كانه اراد انه
لا تشترط في حتى هذه ان يكون مجرورها اخر جزء مما قبله او متصلا باخر
جزء منه فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل الا الاستقبال
كاللخمي كما تقول كنت سرت امس ذكر امس مع ماض قبل المضارع
لئلا يتجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر
امس مع الماضي قبله هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة مجمل ح
المذكورة السابقة لذلك في كلام المصنف يحكم كانك كنت في زمان
الدخول حيث هذه العبارة حمل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال
على الحال وهو خلاف عبارة المصنف والظاهر ان المراد زمان الحال المحكي حيث
انه حال بان تجعل نفسك نظر السامع معرضين للحال لانها علم الاستقبال
فيه ان علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا يشمل الحال الا ان
تقال تشتمل لما ذلك الحال فلا يضر ذكره في مقام افادته كما توهم بعضهم ونصه
الوهم انهم يقولون اما حرما ابتدا ويريدون لزوم الابتداء بعدها لم

قوله

لتحصيل الاتصال المعنوي فلا يخلو المعطوف وضعها بالكلية لانها لافادة اتصال ما تسلها بما بعدها لفظا او معنى عاطفة كانت او جائية مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الا ان يحمل المثال الحال بحيث الو حكاية ولنا اكثر المص به يحمله مثال الحال بحيث يخالف حال العقب لان حال الحكاية حال الوجه المحكي وامتنع نظرا الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامر الثاني لان كان شرك للانصال سببا للدخول لان السبب وقع الشي وكان شرطه يحتمل ان يكون في تقديركان شرك واحدا وان يكون في تقدير كان شرك سبقنا الوعد ذلك فلم يتحقق حتى كان الاتصال للسببية فجعل ان الرفع بمجرد انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة التامل يتبع الناقصة للاجر لا يخفى ان الجزء في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل النطق العامل المقدر مستقلا حتى يكفي ان يتعلق بقرينة توقف صحة هذا الحرف بالرفع على تقديره فقولا انه عطف بتقدير جاز لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى سابقه لا لاقتله الشرب حتى تدخلها عطف مسافر تقدير الا انه دعاء الشيء ما ذكروا انه اذا عطف على شيء وسبقه قيدا ما رك المعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة ولما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة اي ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى كان فضل الله تعذيبهم بعد الله قتالا والفاء التي تسقط المصابيح بتقدير ان بتقدير الشرط خبر الفاء هاهنا بحذف المبتدا والصورية دائر ومع ذلك لا وجه للفاء كيف وقد سبق تقديره ولو لان تقدير الكلام والفاء

ناصبة بشرطين أحدهما السببية أي تقصد السببية وقد نبه عليه

الثاني النفي المستدعي جوابا وهو النفي بما يكشف عن كونه في معنى

الإنشاء أو قد سبق منه موافقا لما اشتهر أن النصب بالفاء لوجوب تقدير أن

ليصير بعدها في تأويل مصدر معطوف على المفرد المستنبط من الجملة الإنشائية لأن الفاء

عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة لاختلافهما خبرا وإنشاء وهذا يدل على

أن الفاء هنا سببية وهو العطف بتقدير الإنشاء المستدعي الجواب بأن

لا عطف بينهما تنافي ولا يخفى أن ما ذكره كلام عليه مع أنه إذا لم يقصد السببية

في ذلك فلا يمكن النصب يتجه عليه أنه يشكل ما ذكره من توجيه

العطف إلا أن يقال لم يكن من محض الفعل موضع المصدر لكان في حكم

بالمعرب جزء مما أن تراه ولحق بالجار فاستحق حمله لضرورة

النحو ومع ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبله بقولنا لتشتم مني أي يترك

منك ... وللحوق بالجار فلا مساواة ويمكن توجيهه بما يخرجه عن الضرورة

وهو أن يجعل سائر ... والجمع في معنى الأمر أي للحوق والترك فاستحق

والواو للجمع أي الجمع هنا بتقدير متعلق الظرف ولم يعتبر للسببية

ولعل هذا ... أي بشرط أن يكون بمعنى الجواب ... لا يخفى

أنه بعيد والأولى أن يراد أنه يستحب بعدها تقدير أن بشرط أن يكون

في التركيب معنى الجواب فيقدر أن ليتم اللفظ الدال على معنى الجواب

إذ لكان المعطوف عليه إشارة مما تقيد الاسم الصريح ليتم الكلام

المجيء أن يضرب زيد لعمرو ... لا تقدير أن لجواز عطفه عليه

تعقيب بكلمة

ويضعه بكلمتان السابقة وفيه نظر لانه يشكل بما يجيء لكن انما او
نقل فانه يجب فيه تقديرها فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح
ومنه كون المعطوف عليه في التخفيف انا نضرب زيدا وانتم اسما لان الخط
هو الفعل والتاويل بالاسم متاخر عن العطف ورد عليه انه كان
المناسب ح ذكرها ههنا ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة في تقدير ان
على نحوين احدهما استنابة بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراط
الجميع منه معدا اولا بالمخصوصات بشرط الضبط وفصل عقيبها شرائطها
ثم اهمل العد بذكر المشترك كالسعي في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى
التفصيل ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلقا اذا امتد ان بعدها الشرط
المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدرة ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل
نحو حتى واخواتها وهو المتبادر مما قبله والعاطفة لان هذه المرحلة كم تكرر
بهذه العبارة هي بيان الشرط المشترك بين الكل فتامل ويجزم الى
المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي اضافة اللام
لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا الا نافعا على نفسها فلا تقبل الاضافة
وحمل الشارح قوله النهي صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور
تقدير الظرف بالنكرة فالموافق للمشهور ان يكون التقدير ولا المستعملة
في النهي ويجعل قوله النهي حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة
فاحتماله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ
احترازا عن المستعملة في معنى النفي دعا لم يستعملها في شيء كقول القسم

وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم بالاصالة فعلا واحدا والا فقد
تتعدد مجزومه بالعطف نحو لم تضرب وتقتل وكلم المجازات اي ايضا
فانا كيفما واذا ايضا من كلم المجازات والمجزوم بها فعلان اي قد يكون
كذلك كما ستقررها وهو ايضا ما يجزم الشارع مطلقا سواء كان مع ما
نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا او بدونه نحو كيفما واذا فانه اذا كيفما شذوذا
اذ كونها من كلم المجازات كالجزم بها شاذ وتختص لما بالاستغراق
ولا يبعد ان يستفاد ذلك من تاكيد لم بما النافية فيكون تركيبا من
كلمتين لم وما وكان ذلك لكونها فاصلة حقيقة بين العامل ومعموله
فيه بحث لان ان في ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه مدخول لم
ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب ولا النهي لا يصح اضافة العامل وكانه
ذكرها او جعل النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية لسببية
الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله
سببا فالاليق ان تفسر الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثاني
وكان المص اراد جعله سببا جعله سببا في نظر المخاطب وذلك يكشف لك عما
قاله ان المراد لافادة سببية الاول وكان الثاني ايضا اراد هو المعنى
الا انه بعد عن التعبير ساهيت انه ينبني على الاول ابتداء المجزوم
على فعل اي قد يبنى كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان
ملزوما سابقا عن سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان
مع ما يتعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية

انه راجعة الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال لاقتضا ظاهر قوله وهي
سابكان الى زالو واخواته ذلك      وبهذا اندفع ما قيل كان وجهه جمع الرفع
ان المراد بالخلاف عدم اجماع المخالفين وتاخير المخالف والمراد بالاختلاف
كون المخالفين متصادرين في متنازعين دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف منهما
ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتعددهم
وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه مخالف الاجماع وعدم
ضعف جانبه في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر وعكسه وجها
احتراز لكنه ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف
فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة من ليس
من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف بينهم بجعله مخالفة ابن مالك
فانه لمطابقة اللغة وثانيهما انه لم يسمع المخالفون عند المصنف في ليس
بحال الافعال المنفية      ما لم يجعل اشار الى ان التعريف لجعل المقاربة
ان التعريف للماهية دون الافراد مقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب
افعال المقاربة وما وضع خبر للمبتدا المقدر فعل المقاربة اي هو ما وضع
في طمع واشفاقا فخرج عما تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق في
فينبغي ان يقول رجاء او اشفاقا لا تقول عسى الاشفاق موضوعة لدنو
الخبر رجاء الا انا نقول يريد الجنس مراد وكسي لا افعال المقاربة فتكون
لبعضها معنى لكونه باعتبار منها      لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
او الاشفاق      والانشاء انسب الى الغلب من جعله للوقوف اما قاله السيد الطمع

من معاني الحروف اما قال النحو الاغلب ان امثالها اضرب انشاء لكنها
مؤكدة بها ملحقة بالحروف الانشائية بتقدير مضاف المذهب
الاسم في رفعه ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما وهو حجة ولتأويل
باسم الفاعل فالمضارع من ان وان لم يعتمد على المفعولية
الا ان الاولى ان يحمل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل وورد
ايضا نحو عسيت صائما والتكرار هنا وجه ترتيب رده
نحو عسيت صائما وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد موضوعا بانه
اسم عسى ويخرج خبر يعود الى زيد ولا عتبة بتقدمه البناء
الاسم بفاعله الخفي نحو زيد قام لا ان يكون عسى طالبا للاسم
الا ان ... يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل نحو
زيد قام ... صحة هذا التوجيه على نحو عسى ان يخرج
الزيدان ويرفعه ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد
بحذف ان ... واخر وهو ابطل ذلك من باب التنازع توقف
صحة هذا التوجيه على ان ينبني الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان
ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان ... على مذهب البصريين.
من اختيار اعمال الثاني ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد
لعدم مشابهة ... عسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان عن
الفعل المضارع في الاستعمال الاول فالاولى ان يقول المصنف تقول عسى زيد
ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد لعدم المشابهة قوله

عسى ان يخرج زيد

نا ضر لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لفظا او تحقق التاثير
معنى واما لم يتحقق لفظا اما نحو ان ضربت ضربت فلما مر واما نحو ان
ضربت لم اضرب فلان الجزم ظاهر لا بان لم قرب لم وسبقه معنى لان ان دخل
على المضارع الى حال الاخر حتى يكون بابا لابد الطلب ويستوى فيه التاثير
وان كان مضارعا مثبتا او منفيا ان يقيد بنحو الجزم وبلام الامر
نحو ان تكرم زيدا فيكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تاثير حرف الشرط
معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والنفي فانهما مستقبلا
تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير لها فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما
سيجي او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط
فيه معنى لانه صار مستقبلا بلن والاول اصل الثاني كما انه يجوز من
لان النصب بلن بمعنى لم نزله وسبقه كما مر او استفهام نحو ان
لم يضربك زيد فاتضربه او مضارع منفي نحو ان لم يضربك فاتضربه وجه
عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يقتضيها اما الحال ولا يقلب
الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال معه عن انقلاب موضع الفاء
نيسوي اعني ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفي باذا مع الجملة الاسمية
موا نما اختص لاختصاصها بها اي بالجملة الاسمية فالمجزوم الحاصل
تضمنه اسمية الجملة مقدر وان التي يجزم بعدها المضارع حال كونها
اما كانت مقدرة عبارته مشعرة بانه جعل مقدرا في مقابل المصدر ان مقدرة
بعد ثم الامور منصوبة على الحالية متصلة صفة ان وجعله قوله بعد الامر

مصوبا بمقدرة مقدرة جعل الاثما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه
ان معمّدك مرفوع جعولان   واذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاسماء
لمحمة صالحا لا حاجة في بعثه الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد
السببية فان تحققت السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او ادعا
لنكتة مقدرة   فانهم يطلقون امثلة الملحى وامثلة المضارع اه
امرى في السوابق على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة
فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة   في بعض الشروح
انما قال مثال الامر المعروف بصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة
المثال لدفع توهم ارادة المصدر يوهم نصبه على انه لا يندفع لانه يكون
حينئذ كان ان يكون الامر بمعنى المصدر اى صيغة للامر كما نوا لك الامر الامر
والوجه ان مثال الامر في السنة العرفيين يشمل الامر باللام فهو الامر [illegible]
المشهور ما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون
نصّه التعبير عنه بالامر بالصيغة   صيغة يطلب بها الفعل [illegible] يطلب بها
احتراز عن النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة
الاستفهام وفي النهي لا بالصيغة فالحكم بان [illegible] يطلب بها الفعل
شاملا لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل
فلم يدخل اسماء الافعال في التعريف حتى يتم انه [illegible] بقوله بحذف
حرف المضارعة لا صيغة يطلب بها الفعل شاملة لكونه [illegible] جعلنا
للحسب والسود [illegible] والاظهر انه صيغة [illegible] ويطلب بها

الملح

الماضي والمضارع وعلى الفعل نحو النهي وقوله مع الفاعل احتراز عن تعرف
ماضيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف
المضارعة احتراز عما مثل قوله كلا فليفرحوا وعما مثله وقد عرفت ما
ولحق الامر فالمعتبر هو حذف حرف المضارعة او بحذف مضارع
وفي الصورة حكم المجزوم اي حكم اخر المجزوم والاولى حكمه حكم المجزوم
في اسكان الصحيح لا لاحتياج ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة
الاخر واما سقوط النون فليس حكم الاخر لان النون ليس اخر الامر الا انها
لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة
فنزل النون منزلة الاخر فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة
يعني الميم بعد كونه اخر في حكم المجزوم لما كان اه ولهذا [illegible]
الهمزة [illegible] على الاخر فقوله ساكن اخره مما الحاجة اليه [illegible]
[illegible] اذا ليس [illegible] نون او حرف علة اسكان الاخر بل حذفه فيخفى
سوى اسكـ[illegible] والمراد بالرباعي هنا ما يدل على الغير
والمزيد على الثلاثي فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة [illegible] المزيد
فيه نظر لان الرباعي لا يختص المزيد فيه ومثله وانما هو من باب الافعال
ايضا لا يتم لا اختصاصه بفاعل وفعل الا انه يتكلف ويقال ان [illegible] لا يوجد
الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعته ساكن وكذا قوله هنا
يعني من مضارع رباعي بعد حرف مضارعته ساكنة وضا الالتباس
يعني ضم الهمزة وهلت كالمعي دفعا للالتباس بالمضارع [illegible] الفتح

انه ليس من تتمة التعريف وا[illegible]
قدم بدونه بل هو شرط [illegible]
الاشتقاق صح

اي فتح الهمزة بقوله فانه انا فلا يضع اتصاله آه سهو من قلم الناسخ لان الكلام
في ابطال فتح الهمزة وكسرها ليتعين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح
التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم يفتح التاء او لم يكسرها حتى يكون
لبيانه فايدة والصواب انه اذا اصل في اتصل اتقل بفتح الهمزة التبس بواحد
المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل اتصل بكسر الهمزة لزم الخروج من
الكسرة الى الضمة وهو ثقيل      فيما ساكن بعده ضمة ليس لضم الهمزة
فيما سوى ساكنا بعده ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعد ساكن من
بعد حرف المضارعة ضمة نقص سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع
بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن
الوقت على حذف وقت سوى وقت يكون بعد الساكن الضمة
في المكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثلا المكون بعد ساكن
بعد حرف المضارعة ضمة      او في هذا مضاف اي فاعل فعله
لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدير الفعل
لم يزد في الكلام الا تعقيدا فعلم بما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى
لادنى ملابسة لم يتنبه له ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي      قول
لم يذكر فاعله الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول
فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على
المسامحة السابقة      ولم يذكر هذا السيد هنا الكتاب يذكره فيما
سبق في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا

على استشهاده

على الاشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه
ويضم الثالث الى قوله خوف اللبس الا مضارع يقول فان كان ماضيا كسر
ما قبل اخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى عن قوله ويضم
الثالث من همزة الوصل والثاني من التاء لئلا يلتبس بالذي بالا
في تثنية الغايب وجمعه مطلقا في كونه واحده وقفا والاولى ترك
التعليل وتفسير قوله خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث في
ممكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى في ضرب بكسر ما قبل الاخر
لتوهم ان صيغة المعلوم من باب علم والتشبيه باب علم بلا شبهة
فالاولى ان يقول المصنف فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم اوله
مطلقا والثالث من همزة الوصل والثاني من التاء خوف اللبس
اي لم يكونه عنه فقط مثلا ويمكن ان يقال اراد ما نحمل بقوله
المصنف لا نحمل وهذا صوب لانه فيد فهو به الاصوب وانما خص
مثال المعنى بالذكر لخفي عوضت واحتيلا في المبني للفاعل منه كما
ذكر وبتبعيته ذكر مثال المعنى في المبني للمفعول وان لم يكن فيهما
ذكرنا هنا كلامه وهو سهو من الناسخ وصوابه وانما خص مثال المعنى
بالذكر لخفي عوضت واحتيلا في الماضي ذكر وبتبعيته ذكر مضارع
وان لم يكن فيه ما ذكر المتعدي وغير المتعدي هذا ان يراد التقسيم
الفعل لا قسمان لان المتعدي لم يعرف الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي
الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على ما سلف فان

المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذفه فاعله

والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزء ان لمعنى

الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدي ما يشتق منه

الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف

فهم ما يشتق هو منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل

فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فقد دل عبارته سيما هذه

العبارة انه المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول

بالحذف والايصال فما وقع في التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق

من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول والمفعول ايضا متعلق به

فاوضح سبيل ان تعلق الفعل معنى المتعلق الذي هو المفعول به

وبهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحال وهيئة الظرف وقد

حقق ان المفعول الذي يبين الحال هيئته او من المفعول به فلا وجه

هيئة المفعول في هنا للقاصر فان اللازم كالمتعدي في التعلق بهيئة الفاعل

والمفعول او بالمعنى المفاعلة نحو ما شيته او سير الا استعمال نحو

استخرجته هنا غير مشهور في باب التعديه واما المشهور في الكتب

هو الثلثة الاخر او كما نحو كلا انهما لا تعديان حوهم لحروف الا تعرفا

في معناه ما يجعله طالبا للمفعول بل يحدثان في الكلمة معنى هو مستقل

بطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فانك فيما شيته معناه صاحبته في

المشي فلم يتغير فيه معنى المشي بحيث يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة

سعي المصاحبة

معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واستغرقته معناه ضربة فاذا
فاحدث السببي معنى التصيير المستقل في التعدية ثم بقا معنى للحرف على
ما كان فتامل * وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما
نحو الانفعال نحو انقطع وبنا التفعل نحو تجرح * بانهما غير الاول كما على
في ساعة كثيرة حجبتها الى ستين وارجو ان اضبطها واعمل رسالة
ينتفع بها الطالبون * كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه
وعدم جواز كونه مع الفاعل ضربين لشي واحد فلا تقال اعطيتني
اعطيتك * والثالث من مفعوليها مستبانية لا تبعضية ولذا لم يقل
من ثانيهما كمفعول اعلمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر لا وجه
لتخصيص بيان المصنف به بل هما مثلهما في هذا نصب اخر الباب علمت هنا
فانه تعليق علمت بتلك اللام والاستفهام والنفي نحو اعلمت زيدا
لعمرو قائم او اعمرو قائم ام ابعا عمرو قائم وانضاجون كهما للمفعول الثاني
الفاعل ضربين لشي واحد فتقول زيدا اعلمتني قاعدا * كانه اراد بما
بالشك الظن اه هنا من خلط اللغة باصطلاح المنطقيين والافق اللغة
الشك خلاف اليقين علما في القاموس * شاوي الطرفين اي وقوع الخبر
وعدم وقوعه * لبيان ما ضح اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية
عنه الا الناظر ان المراد لبيان ما ضح اي الجملة المذكورة بعده اي عبارة عنه فان
علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم يقيني وهكذا وهذا الكلام
سوا كان معنى ذكره الشارح او معنى ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال

والثاني م

نورم

يجوز

لبيان كيفية الجملة الاسمية ومنزلته ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق ولا
م قواعلها لجملة تامة ولا يصح السكوت عليها م انه خلاف ما عليه ال
فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هو الافعال عنه اي عبارة عنه والمتقدم
مما ذلك التنبيه على انها ليست مما توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها
في مساط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كما زعم اهل الجدل فانهم
تنصب الجزئين على انهما معمول لها الظاهر معمولاها وكانه اراد كلا منهما
معمولا لها ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اي هذا هو
الثاني وخلافه وليل على ما فصله الشارح اوقل هذا يقتضي ان لا يصح
علمت ضربه زيدا قائما وعلم كل رجل وصنعته بل يجب في المثالين
[illegible] يقتصر على [illegible] علمت وهو بعيد جدا فكانه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر
او ما ينوب منابه لا تحملنا في الحاشية امر لا تحملنا حاملة على ترك
الملك بنا اذ مد وسعى بنا قبل ذلك الوشاة هذا في الجواب اي لا تحملنا
اذلك على عزانك الملك بنا وبالجملة فعل الغراء بمعنى الاعراء وعنى تحذيه
في اللغة فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم
جواز حذف المعمول في العدم بتوقف الفائدة على ذكر المعمولين لان
هناك جهات لفائدة اخر كانه تقول فلان يظن كثيرا وهو يعلم قليلا اي تقع
الظن عنه كثيرا وتقع عنه اليقين قليلا ولكن لا تعلم زيد الا بالبراهين فلا
الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم لا ستقلال الجزئين
الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او معمولين لها الظاهر او واو ثم لا انظر فايهم

سيوصف الزبي

في وجه الجزئين وكذا الالغاء في تقييد الكلام بالتمام وكلامه في مقيد
بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما ايضا الا ان يحمل الكلام على حذف
من الحاشية على خلاف ظاهر كلام المصنف فلعله قيد جوازه المنفي دون اللازم
على صورة التقدم فانه لا يجوز فيه ابطاله بلا واسطة كما يجيء مثاله
او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام
بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه الاستفهام هو في حكم الداخل عليه متوجها
معه اي اجانا ما يجيء من ان الاستفهام من المضاف وحرف الجر ونحو معنى
فيلغوا ولذا جاز تعديهما على كلمة تضمنت الاستفهام والفرق بين
الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز والتعليق واجب منه
بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان كذلك فتدبر ومنها جواز الالغاء باستدراك
الى ما يمكن منه الالغاء واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن
ان يقال انه لم يرد الفرق بين معنى الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين
خصيص الالغاء والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز
والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يفيد
الوجوب فتدبر والمراد بالنصرية اي راي بعض اهل البصرة الحاصلة للكلام
النحو ولعله اراد الامام ابو النصر نفسه حلقتهم هذا الكلام
ولكونه ادرك معنى العلم فيكون في معنى مفعوله الثاني وعلى ما ذكره هم
حال ولبعض افعال القلوب ليس الا استثناء من بعض
افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل لانه لا في هذا

البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى   ومع انه العلماء والنظر فالمراد بالمعاني

ما فوق الواحد   وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض

ولئلا يقال لا وجه لتخصيص بيان هذا المعنى من المعاني الا من فان

لكل منها معان اخر   وهب بمعنى صرت اهب وهو الذي يرى

شعره شقرة كلون الحباب   بظنين اي متهم فظنين بمعنى المفعول

اي انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة

وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها

ومنه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها

عن غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها لنقصانها عند ورودها بالنسبة الى

الافعال التي لا تتم بمرفوعها ومنه ما فيه   اي الموضع ما وضعت له

هذه الافعال هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان مجيء الصفة الى الفاعل

والزمان والنسبة ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقرير

الذي هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير

الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول وارادة ثبوت الصفة للفاعل

مسامحة لا يليق بمقام التعريف   لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل

عليها وكل من الصفة والتقرير عمدة لو كان مجرد الدهر فلو الموضوع له

مستلزما لكونه عمدة لما وضع له لكان الزمان ايضا مما وضع هذه الافعال

ولو كان موجب كونه عمدة امر اخر لا بد من بيانه حتى يتكلم عليه

على ان كل كون من الصفة والتقرير عمدة في التامة ممنوع جدا

ما وضعت

ل

ما وضعت لتقرير الفاعل بعد المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العمدة فيها
تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه ان العبارة لا تساعده ولو جعل
الموضوع له اسنادها التي يصح الحمل بالصدق في معاني الافعال الناقصة
وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها
تقييدا له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل
التقرير والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلة في
الافعال التامة تكلف وتحكم ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان حاصل جعل التقرير بمعنى النسبة
فيحتاج الى تقرير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه
والاوجه عندي ان المراد بالتقرير ما يستعمل في التاكيد والافعال ل
الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه بها لصفة
فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزم دخولها
على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة لها فيتأكد النسبة المدلولة
للجملة بدخولها عليها ولا ريبة في ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته
ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير حمل اللام للغرض ايضا لا بد من
حمل قوله لتقرير الفاعل على ان العمدة لتقرير الفاعل نظرا الى ما
ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد كانه اشارة الى ما ذكره المحقق
الشريف ان المراد صفة غير مصدرها عامل لها ترك ذكره لتبادره من العبارة ق
وقد نصت كتب المصنف لا احظ منها بعد الالزم لعمه [illegible]

من ملاحظة معناه واعمال العامل بعد الملاحظة ولم ار في مقام التمني
طريقان جعل الاصل ثابتا والمعنى حالا فيقال ليت* تمني تم السقة
بعد عشرة تم السبعة بعد احدى عشرة وثانيهما عكس هذا كما
ذكره الشارح فقد تم لنا ست وكان الحالان فاصبحنا كما وجه العبارة
وجاءت بمعنى كان بنشر للنقل بمعنى صارت من الفزارة وهو الغفلة
فان الفكيب حدث من الخوارج حتى ارسل على ابن عباس وهو الفزاري ما جاءت
فعلت حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما تريدنا اي هذه شمرته
بالضم السكين المعظم على ما في القاموس لا يتجاوزها ومعتد الوضع
الذي استعمله العرب ولهذا جاء المصنف بالتركيب النحوي وفيما فيها
لكنه كان الشيخ بعض نصا سيفه المحتى جاء الاطراد فانه يقال جاء البرد
فقوله وذلك في ضبط موضع استعمال بعد ان يكون الخبر كانه كذا
على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر كانه احترز بتقييد الجملة
الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان
مركبتان من المبتدأ والفاعل اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
كما يعطي الخبر حكم معناه يعطي الاسم ايضا فصار زيد غنيا بجعل المعنى
مستقلا اليه وبجعل زيد مستقلا ثبوتا ماضيا الاول وجعله ماضيا معمولا الثاني
ام غير زمانه ماض وعكسه ولبيان انه ليس لفظه معنى ليس للاصل
بيتها فقد التسهيل المقاربة التي لا تهتدي فيما من التيه بمعنى
الضلالة والعقل الكامل للملك بصف الخط بسرعة سيرها بانها مخزلة

نظارك

فلا تركيب يوصفها صارت ؤاخا فني شيء تسمية المركب واحها كذلك في
العباب فان يوصفها لم يكن ؤاخا فيكون كونها بعوضا ولهذا لكان يعني عناه
بعد هذا الفصل كذلك في العباب هذا ايضا عطف على قوله لثبوت له
انما ذكره مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار مع ما قبله لانه يختلف فيه
فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير الشان هو وما عليها نص
مما هو المقصد عنه والاظهر انه عطف على يكون ناقصة والاول بيان لها
باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور العمل في جملة بعدها
بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمعهما كونها تامة
وثانية بحاله عدم ظهور العمل في جملة بعدها وكقوله تعالى كن
فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن في موضع الايجاد بمعنى ثبت وقع وحصل
فحصل شيء موصوف بالشيء بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع
ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا بمعنى كن موجودا ويكون زائدة
هذه مختصة بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريفها
فيا لك من نفحي تحوليه ابو بسا الاستغاثة من اجل تحول النعي بالضم
وهو الخبر وضم تحولها اما الارادة المنعقدة بالمصدر او بجملة ابو ساف
شد ابد نجم بجهو وان كانا واحد النعد للخير قيل سمي اسمها
فاعلا لان هذا القائل هذا التنبيه في محله وهو قوله ما وضع للغرض
الفاعل يا صفة ولا يخفى ان هذا التسمية تشعر بمرتبته لاختصاص
اللطائف بمعنى الافعال ويخفف تقول بضم هذا الكلام بحمد الحمد

البرم

على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجاوز الاصطلاح على التسمية بالخبر
ولنسبة الخبر على الاصطلاح منه يسمى الاسم منه فاعلا ويسمى باسم المفعول
به الاسم ويسمى فاعلا لا اسما كما انه يسمى الخبر مفعولا ويضا . واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا حيث له هنا رجاعا عن الرضي حق انه ظاهر عبارة
المصنف ما لا يقتضي له او يقتضي لكنه فعلا والمتقدم قال ومنها
النفي ولم يفعل ومنها كلمة النفي ويعتبر الزمان قبل المصادر كثير
جعلا يعتبر الظرف هنا في تعريف المصادر وذلك مبني وحدة لا ان المجرد عنه صح
حار على ان يعتبر الزمان معه حتى عنه ذلك الزمان معه ولنسب الامر بعينه
من المنافية شيء من المصادر احتمال الكلام حق ما دخل عليه لانه
متعلق به بينه وبين ساير الافعال الناقصة . ويقتضيه بقوله لانه ظرف
حال انه لا بد لهذا الكلام من الاحتمال على ما ينبني الظرف ويجوز تقديم
اخبارها على اسمائها كان الامر ان يقول واخره كان رجح المبتدا
لا يشكل عليه ما اورده الشارح فان اريد بجواز التقديم في الجملة
من حاجة وجوبه وعدمه يمكن ان يختار هنا النفي وان اريد انه يجوز
تقديم اخبارها عليها اسمائها بمعنى انها لا تمنع من ابتدا التقديم والموانع
العارضة في تعلم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا نحو كان
مالك الظاهر انا هنا عدل على هو فيه ذا الكلام في تقديم الخبر على مجرد
الاسم وهذا المثال لا داخل في تقديمه على نفس الفعل فهو هذا يتجه
على قوله ثم يجوز . وهي اي الافعال الناقصة الا نسب سياق الكلام

انا هو اسم

عسى ان يخرج زيد فتقول كاد زيد يخرج هذا واضح على تقدير ان يكون زيد

فاعلا يخرج اما لو كان اسم عسى والمسكوت خبره او يكون اسم عسى يخرج وان يخرج خ

زيد كما جوزه فالمتابعة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول فتعين

عدم دخول الخبر باسره انه على الحصول للفاعل في الحال لا الظهر ذلك في قوله تعالى

وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد من ههنا حتى يبرح ان يمضي اصحم

بمعنى ذهب وانقطع اي كسائر الافعال اي كما في الافعال

نفيه اي نفي لم يكد وجعله لم اجد وقال عنبسة على وزن الطلبة

من الاسماء العربية وفي كثير من النسخ عنبسة بزيادة نون بعد العين

ولم يجب ها من الاسماء العربية وفي المستقبل الاولى في المضارع

وكانه لخفاء الحال اقتصر على الماضي والاستقبال وقد عرفت وجه

التمسك به والجواب منه لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لنفي القرب

مكان وجد مع حال قول من قال انه في الماضي للاثبات انه انما ينتفي به

القرب في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد

يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل ويؤيده انه قال واثباته

نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل فوجه التمسك به

تام والجواب عنه ضعيف وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة

لا تقول لم يكد من اصحب فيجب ان يكون للاثبات لان زوال حمله اذا مستقبلا

وكان من حفظ ذا الرمة راى انه اخطا وكان غيره ذو الرمة الى المعتلة

على تقييد اذا او سد الباب لعن ايك القاصرين وهذا مسلم لكن لاثبت

مدعاه وهو مجموع الامرين بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه
ان ما سبق يدل على انه جعل قوله وسيلك بكونه في الماضي للاثبات وفي
المستقبل كالامثال دعويين وجعل التمسك بشرابين ثابتا وقد تقدم في
التمسك الاول ولا فايدة لهذا الكلام الا الاطالة وقوله لم يثبت
مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت مواخذة نعم فيها المظنة فتفطن
وفي مثل هذه وكادت في الاستعمال للتعميم المجاز بتجعليه انه توهم
ان الاصل فيه استعمال خصوص انه وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا
تناقض وجهه بالنظر الى كلمة لو انه يعني بمنزلة ذكر الكلام للمعطوف
للتنبيه على حال الورد ولو وصل الحكم للمضاف للاستغراق او تنكير بمنزلة
ذكر كل ويكون النكتة فيه بعينه ما يذكر لذكر كل لكان اقرب وكذا لا يقول
جمع من عبر كونه الا نوعين اشارة المراد فعلا التعجب في الاصطلاح معنيها
وضع لانشاء التعجب سواء كان هذا عينا او غيرها الا انه لم يوجد الا هذين
وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وللتنبيه على ان التعجب المردود
مشاهد المعلوم من الاعراب ليس الا نوعين في حق التثنية ولعل
ايضا الى ان كان هو مفهوم صريح للمفرد ولا شك عندي والشك اليس
في الذي اوردها بها لعال بلت وبلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشر
الاصابع وهذا التعجب من حسن الكرم فانه فعل وضع لانشاء التعجب
وليس بمحض الدعاء يمكن ان يجاب ان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفسه
مصدر بهذا الفعل وقاتله الله من شاعر ولا شك عندي وليس كذلك

كان دلم

قال ولذلك لم يتصرف فعل التعجب لان وضع التعجب هو الاول لان تعريف الشي
لياتي الحكم عليه لا للحكم على التعريف    ما اشبه الطائر القاصر
جهته كرضيه احبه ورغب فيه    وما امقت الكلب ببغي القاصر
مقته ابغضه واما تقييد ان التقديم والتاخير الا طلاق فغير التنبيه
لانه يتكفل لمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى ذكر التقديم على
الجائز قبل غيرها والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا يتقوم لان امتناع
فعل التعجب من التقديم والتاخير من خواصه وان كان معه ما هو اخص
واجب لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بالمكتفى والكلام
البارد فيحتمل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا تقدم
احسن على ما ولا يوجد ما بعدها على فعل التعجب من هذا الحرف ولو
كان هناك ما هو اهم من تقديم احسن على كلمة ما فتنبط    مما يات
شر اهر ذا ناب عند من جعل المعنى في عظم اهر ذا ناب لا شر
فالمعنى شيء حقير احسن زيدا لا امر جليل واما من جعل المعنى شر اهر
ذا ناب لا حقير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى
ما احسن زيدا شيء الا شيء فيلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا
ان يقال باستدراك النكرة للعموم فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب
لمقام التعجب جدا    قال الاخفش الضمير هو فوق كذا واما لم يلتفت المصنف
اليه لانه لم يكن ح احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد
الاستفهام فالعقل بكونه فعل التعجب لا يلائم هذا التوجيه    وبه

اي مجروره وانما عبر عنه به لان البا الزائدة كالعدم مع ذكره كانه لم يذكر

او لانه لا وجه كالجزء من الفاعل      ومعمول عند الاخفش ويونس وجوازه

حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر      وقال الفراء وتبعه الزمخشري كراه

ويمكن ان يقال المطاب للحسن والبا سببية اي صار حسنا حسنا بزيد

بهذا اللقب اراد باللقب النبز لا العلم المخصوص كما هو المتبادر

في اطلاق النحويين والاظهر ان المراد بافعال المدح في هذا المقام خاصة

او مميز بنكرة منصوبة وصف المنصوبة بمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب

او مجرور وصف الاحتمال الجر الا ان مراد الاخص الانصب الجر وابعث كانه

قابله الاحتمال وذلك ان تريد به المنصوبة لا محالة فاحتيز عنه بما

يليه في التقابل بين النكرة وبين ما في التفصيل للتوضيح فانهم وانما

اتى بالتفصيل رد المذهب ابي علي وسيبويه     القيام لا مر نحو نعم

العهد اي العهد الذهني بليا لم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد

مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الخارجي لانه عبارة عن زيد وكنا

لا نظر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع

الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم لا رجوع

الى ما ذكرنا في نعم رجلا زيد ليس الضمير راجعا الى زيد صار بمنزلة نعم

وصار الخبر مرتبطا بالمبتدا بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد تقدم

على الجملة لكان الانسب جعله عطفا بيان وهذا هو الوجه لكونه مبتدأ

لانه لا يكون تقديم التفسير على الابهام      مطابقة الفاعل اي مطابقته

للفاعل

افعال وضع لانشاء مدح

او ذم كما هو في نظائره

ولا داعي الى ارادة الشهرة

بهذا اللقب منه

الذهني

للفاعل بمعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا فظرف اي الملتبس
بالفاعل بمعنى للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول بمعنى المتقدم
للفاعل حقيقة او تاويلا الا كخفي السقيم المطابقة في اللبس بل يجب
في المطابقة في غيره ايضا فالانسب تاخيره مصحب الشيء او حب
اذا صار محبوبا يريد انتهى حب لغة لا حب بفتح الحاء كما هو القياس
وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء بعد الادغام اذ اصله حبب عاود
حسن ذو الصفاء تفضيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى
الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا
من المعنى الاول من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا
القياس العامل في التمييز في نعم رجلا زيد والظاهر ان العامل في التمييز
هنا الذات المذكورة المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا او الضمير المبهم
كما في ربه رجلا فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فيه
مصادرة لان المدعي انا ذا ذو الحال لا زيد وهو بعينه ان الراكب حال
عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ م
اي يرجعها بالضم مصدر ترجب عا وزن كرم وعلم ومعناه
لانسان كنا في القاموس ففي عدد تامس حروف الجر ساج ولهذا
لم يجمع او او القسم معها كما جمع باره مع الباء انت نومانب المعدود
والمعدود حقيقة والاظهر والمختار مذهب الكوفيين ليجمعها
للقسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب

معنى بعينهما ايضا ولا تعريف فيه هنا الامر في التلميح السؤال ايضا
الا انه اذا كان اما بطلوع الفجر فيه انه يلزم ان لا يكون ما
الابتداء به بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا نص قبلي العدل
ما اول النهار الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اعني لا ابتداء له
نهاية ولا يستعمل في ابتداء النهاية لكل الامور الابدية واما معنى الغاية
بمعنى المسافة فيوجب ان يكون اسما لديه المراد مجازا الا ان يراد
بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية وعلامة صحة وضع
الموصول موضعه لا يقال لا نص وضع الموصول موضع مثلو متمكنا
مما نظر فيه انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم
جعل المفرد اي الطرصلة لا يقال المراد وضع الموصول موضعه مع ايراد
مقتضيات الوصول اوهو وارد على الكلام للحكاية والمراد يكون منع كلا
غير موجب كونه منه في الحال اذ هو الاصل وهو بهذا المعنى مقابل
لمن اي في الحاجة فانها اما للابتداء من المكان او للابتداء في الزمان
والى يكون للانتهاء وغيرهما فلا يقال هنا كما يقال السير معه
وليس اختصاصه بالظاهر بعد كونه بمعنى الى ولاصلبنكم في
جذوع النخل الجذع الساق والمصاحبة قد يعني بها
التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة فالاتعلق
يستلزم المصاحبة فيه يجب لجواز ان يكون استقرار الغرض في مكان
مع كون مصاحب السير والمصاحب المغير الغرض في الاستقرار

والسعدية

والتعدية بعد المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة الرضي
ان التعدية اللازم بحرف الجر في الكل اي في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص
بالباء. وفي غير الواو في الاستفهام والنفي سماعا هذا بناء على ان
ما ذكره سماعي بقرينة بالسماع قياس فاستعمال الباء للاستعانة اي
الا العاطف لا يتوقف على السماع والا القسم به وقيل التعدية مقصور
على السماع واللام للاختصاص ظاهر وانه للاثبات للشي المنكر
سماعي وجرى عليه الفحول وذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص
بمجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح في زيد في لعمرو اذ كان اخا له ايضا
وفيه انه لا ينبغي الاختصاص الا صحيح في مورد استعمالها ولا داعي
الى صرف الاختصاص عن الظاهر ومعنى الواو في القسم لم يقل
بمعنى الباء في اذ يتسم ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كباء لكن
مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة لا زوف بين رب وسائر حروف
الجر حيث منع من المعرفة لعدم حاجتها ولا منع غيرها فالوجه على ما بينه
الرضي انه لا يجمع التقليل في المعرفة لانها اما للكثرة فيناقضه واما للواحد
المعين فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة ولك
ان تقول لا يجمع اليهم معنى التمييز عنها لانه للتقليل كما ان كم للتكثير
ففيه شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا توجيه وجيه وان خلا عنه
بيانهم لم يستعمله معنى التكثير فهي لها شرائط وصاحب صدر لها
والا الخ عنه موجبه من التمهيد ربما ضربة بسيف صقيل الى

مجلي      وواوها اي واو رب في حكمها كما به اشار الي ان الاولي
ان يقال واوها في حكمها ولا يخفي مشاركتها بالدخول علي نكرة موصوفة
وكان المصنف لم يقل واوها في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة
بالواو ودخولها علي الضمير وقال وبدخلها علي نكرة موصوفة ليفيد علي
ان التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون
الضمير ودون الجملة لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها علي الجمل
وبلدة اللبد كل جزء من الارض مستوي عامرا او غامرا والا سبب
المواتت وكل ما يؤانس به واليعفور ظبي بلون التراب او عام
وبضم الباء والخشف والعيس بالكسر الابل البيض مع الظلمة اضافها
بسيقونه كل ذلك من القاموس      فلا تقدير ربة له مقطوعا عليه
لان ذلك يقتضي وجوب الكتابة للفائه وبل يسهل ذلك يخرجه
عما كونه تقتضيه      انما يكون عند حذفها الفعل وترك عند حذف
الفعل خبر يكونه وكونه بنفي السوال خبر ثان اي لا يكون الا عند حذف
الفعل ولا يكون الا لنفي السوال وليس احدهما متعلقا بكونه والا فحصل
خبر الفساد المعني      وذلك لكثرة استعمالها في القسم حتي كثر الا استعمال
من اصلها يعني حذف لعلة ظهور الواو في القسم بخلاف الباء الا
الواو اكثر استعمالا دونه نظرا الي الباء تستعمل في السوال وغيره ومع الظاهر
والمضمر فمع جهة الظهور ان للباء معاني كثيرة سابقة غير القسم بخلاف مختص
الواو فانه مختصه باسم الله من اضافة العام الي الخاص و

ومقابل م

بلفظ الدلالة

للمنظ انه لكان اوضح فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجب
الاختصاص لكن لا يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى ويتلقى
اي يجاب يقال تلقيت كذا اي لقيته السكت فيما الثاني وقوله ويتلقى
القسم على انه يلحق الى القسم الجواب باللام او يجعل القسم ملحق
الذي هو جوابه تجوزا نضارسا له ويجاب القسم والاظهر ان المعنى انه
يلحق القسم الى المخاطب مع اللام في جوابه او ان او حرف النفي اي
توسط القسم بين اجزاء الجملة التي اه تنازع اعترض وتقدم زائد
عليه فاعل تقدم وصدر معمول اعترض واليه اشار الشارح
اذ التقدير ليس مثله بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة
الى ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف اللازم وجه واما الباقي
فمنه ما لا زيادة فيه لشيء وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل
اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين
وهذا ارجحها لتلقيه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من الصريح
وبعدم الزيادة احق بالترجيح ومنه كذلك وهو ان نفي مثل المثل
لا يستلزم نفي المثل لان الرجل ليس مثل مثله بل المثل المشارك للشيء
في صفة من كونه [illegible] او اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة
الملحق به المقارب ومنه ما الزيادة فيه للكاف بان الزائد هو
المثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة
فيتأتى الحكم بزيادة مثله ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اولى من الحكم

[illegible]

المثل
بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا وفي حجة ايضا ان الكاف زيادة
امكن
توجب دخول الكاف على الضمير المستتر قال الرضي اعلم انه اذا
دعوى زيادة
في حرف دعوى تركيب حرف من حرفين واصله وكونه بمعنى كلمتين اخريين وزيادة
ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن مثله المعدى به معنى
من المعاني مستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا نقول
اكتالوا
ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل نضمن اكتالوا
معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا فيكون مثل كالبرد المنهل
البرد حب الغمام والانهلال الذوبان شبه ثغرهن اللاتي يعلوها
البرق بحبات الغمام الذائبات الحروف المشبهة بالفعل كان
الاليق تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب
على المجرور الا انه راعى اصالة حروف الجر عملا وفرعية هذه
الحروف فلان معانيها معاني الحروف الافعال مثل اكد وشبه
لم يرد ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها
لانشاء التاكيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال فالتعبير عن
معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها انشاء
التاكيد استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود اي بعكس ناقصا
على حذف المضاف كانه اي يكسب هذه الحروف لفظ ما ثلث هو لها
عكس على المرجح والاسم بعد رجوع ضمير شبهها الى بالتي بعد استثناء
ان ما هذه الحروف فان قلت انا اريد ان لهذه الحروف صدر الكلام



وقت نيه

ووقعت منه فإن أيضاً كذلك وإن أريد أن لها صدر الكلام المقصود لذاته
أولاً وإن مع اسمها وخبرها ليسا كلاماً بل جملاً مفرداً مع ليستحق صدر كلام
ووقعت فيه        وتلحقها أي هذه الحروف ما الكافة فتلغى على الأفصح
سمي الملغي ليتاً وتسبب عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسماً
مبهماً كضمير الشأن اسماً لهذه الحروف والجملة بعدها خبراً والأصح أنها
حرف زائد يكفي حال إعمال ليتما وغيره بالاتفاق ولو قال فتلغى على الأفصح
والأصح لكان أتم        كما وقد يقضي بعض أسماء هو ستو بأن السماع
ليا عنه الجنس وقد عرفت أنه مختص بليت        فإن المكسورة لا يغير
الجملة قال الشارح الرضي أخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولا يخفى
عليك أنه لم يبق لأن وأن معنى فالأولى أخذ في تفصيل ما يتعلق
بهذه الحروف ونحوه حكم المفرد حيث لا يشتمل على الإسناد تام بل المكسورة
عليه        فكسرت أن لا نبه على أن كسرت سفة الى ضم أن أو على
أن مقول الحذ وقال والمكسورة المراد كسر هذه الحالة ككلام نحو
تحصيل الحاصل        أي في ابتداء الكلام يحتمل ابتداء الكلام أول الكلام سواء
كان وسط الكلام المتكلم وأوله وعليه حمله الشارح الرضي وقد يتجه
عليه أنه المقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل بينهما
حتى كونها في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث
قال ولذلك كسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل للوسط كلام
ومقابل كونه بعد القول والموصول لأنها وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه

الا عدم استيفا مواضع الكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا
او حالا او جواب قسم والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد
فانه في حكم العلم والظن حال كونها مع جملتها فاعلة نحو على
ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدا لا
معنا فالتي يليق من جملتها احد هذه الاشيا او يحتمل ان يكون المراد
المصدر كونها اسمية الاشكال المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى منذ
انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتدا في التحقيق هو الثبوت
الذي هو مدلول ان وهكذا ومفعول ما لم يسم فاعله مثله في الفاعل
على اصطلاح غير المصنف ومثله في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول
غير مفعول القول ومفعول باب علمت اذا دخلت في خبره لام الابتداء
نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعول والقياس
ان يستثني منه المضاف اليه فان المضاف اليه حيث ولا حاجة ثم ذكر المضاف اليه
الى ذكر المجرور لان حرف الجر كالشي به كالاسم الصحيح . وبعد لو ولولا لانك حصل
ذكر لولا ولو بالعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد
لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدا وقد بعد
الشرط المحلي حيث جعل قوله وبعد لو ولولا انك جواب سوال مقدر
وهو انه يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان لتكون الجملة اسمية
لا انه مع غاية ضعف السوال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدا بعد لولا يحذف
قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لانا نسلم قوله ولولا انك لا على

لانه لا سوال

لانه لا سؤال بعد نفيه   نحو لو انك قائم جوابه لو انك قمت كما ستعرفه
في بحث حرف الشرط   فان جاز في موضع التقدير ان ان يحتج احدهما
معينه يتكلف للحذف لا يمتنع جواز الاخر فلا يرد انه كثيرا ما يكون الفعل
المحتاج اليه للحذف نحو اما بالمعنى فاني اكرمه ونظائره من صحة الكلام
المستغني عن الحذف   لانها اما مبتدا او خبر اختص الحكم على الا
والثاني من رواية الشاذ وكان الصحيح لم يلتفت اليه لاستلزامه
الحذف قبل الحاجة لكن لا يكون مبتدا يجب لانهم لما اوجبوا تقديم
الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه
يوجب الالتباس كالتاخير في الجملة بقوله واكثر ما ثابت له يوهم تقدير
الخبر موضعا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان
قلت فمن المبتدا المستثنى موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولنا لم نعين
من مواقع المفرد كما عد المبتدا والمعمول فليت الخبر الجزاء لا نحو ان لكون
جملة لكن الطلاق خبر المبتدا اتى مقام بعلل وجوب الفتح فاصحت له
في حملة اشباهه قولهم او انهم اشباهه واحد بالتحقيق لكن
وخفا اصله وحاله لا جرم قال السكاكي لا جرم ان لهم النار بالفتح فا
ابوه الفتح في البعض الكلام السابق عند الخليل وزائدة كما في القسم عند
الصفي لا بد جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه
والخليل وفيه سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالشد
عند الفراء وروى فيه عن العرب لا جرم على وزن الشيء لا جرم

ان لهم النار لا تقطع سان لهم النار دعوى كانت بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى
القسم للتاكيد الذي هو فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم يقال لا جرم
لآتينك ولا جرم انك قائم بالكسر والفتح بعد نظرا الى الاصل والكسر
نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمية وحكى الكوفيون
فيه تغيرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا وحذف لا وزيادة ان وذا
قبل جرم وتبديل همزة ان بالعين فالحق به لا عن ذا جرم الى زيد
قائم يا حنظلة ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه ليت كانك قائم
وليس من اشباهه لفتح الفتح الا ما زايدة غير كافة التي هي الزيادة
مع الكاف للاتي لان ليا ليت تشبه بكان جاز العطف على اسم ان
بالجملة فجاز لم يرتبط بما قبله وكانه معطوف كما به المتن واعترض
الربط واختلف عبارات النحاة فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان
وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان وترجح المطلق الاول وتبعه الصحاح
او ضعفه فلانه يكون مع علمت بتاويل الجملة لانه نايب مناب
مفعولين ورد بان مفعولي علمت في تاويل مفرد فكيف توجب كونه
المفتوحة مع ما تعلقت بها نايبا عن مفعوليه كونه في تاويل الجملة ولم
يجوز الشيخ العطف على اسم المفتوحة اطلاقا وله حسب المفتوحة فلان
لبعض النحاة حيث جوزوا العطف مع المفتوحة مطلقا واما نحو الشاهد
فاسوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء فسكت عنهم
عنها والكلام عن البدل اتصالا لجواز هو القياس ولا اكثر

اسم ان

اسم ان بعينه في جوازه قال الشيخ الرضي الكسائي من بين الكوفيين والفرا
حاكم بين الفريقين فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على
محله لانكون شيء واحد خبرا لاسمين متغايرين في الاعراب تغايرا ظاهرا
مستكره لا يكون خبرا عن اسمين غير مختلفي الاعراب فانه ليس بتلك
المثابة من الاستكراه وتسينا عدم الجواز في نحو ان زيدا وعمرو قائمان
عندنا على انه مانع من اجتماع عاملين على معمول واحد كما سيأتي والواحد لا
العاملين في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها فما ذكره المصنف مسند الى
المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان
عبارة المصنف توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد والكسائي
في مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان في استعمال ان الناس
مطلقا بل في نحو ... من البنا بان يكون المبتدا هو الضمير فالواضح ...
لا يغرى للكلام في المثال كلاهما الى الحكم ولكن بعد جواز العطف على محل
اسمه كذلك خلافا للمصنف وهو لا ينافي تحقق المعنى الاصلي لانه لم
الى ما قبله لا الى ما بعده ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل
العطف على محل اسمها خلافا للفراء اذا فصل بينه اي بين ان
وذلك العطف بان يكون الا بطريق هو خبر ان كالمثال المذكور اذ ظرف متعلق
بالخبر يجوز ان يبتدا الداخل لنها قائم ولا يدخل على الخبر اللام اصلا في اذا
لم يكن مع بعد ولا بد خلت حروف النفي ولا على حروف الشرط ولا العا
... ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر ولا يقال ان كل رجل وضيعته

وقد يتكرر اللام في الخبر في المعلقة نحو ان زيدا لفي ليكن العيب وهو قليل ودخل
على ان دون اذا قلبت همزته هاء فيقال لهنك قائم كما في الصحاح
واجازوا ان تقدم ان دون اللام او اي وجوزوا العامل في المقدم
العامل على ما ليس بعامل اذ لان العامل يستحق صدر الكلام
بالثاني ويمكن ان يقال انما لانهم لم يدخلوا اللام لانه عليها
والفاء انا لفوات بعض وجوه مشابهتها الفعل ولعدم
واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه في فوات بعض وجوه مشابهتها
ولعدم المزيد كرها اي لكون الغالب الالغاء لم يرد الاعمال صريحا
ولم ينقل ولم يجز اعمالها بل اشتهر المسموع صنف جواز الالغاء وان الكوفيون ويكون
لا يجيزون الالغاء ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي
هذا لا يخفى عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر المسألة فلا يحسن مقابلته
طرد الباب الا من الافعال التي او واخل المبتدا والخبر لا غير
ادرجه لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم دفعا لما اعترض به
الشارح على المص حيث قال في قال المص ويجوز دخولها على فعل من افعال
المبتدا ليس بوجه والاولى ان نقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه
من نواسخ الابتداء انتهى لانا نقول قوله للغير وان افاد وجوب دخولها
على فعل من افعال المبتداء لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو نا
لانا نقول المراد لا غير من الافعال اذ هو ان دخولها على الاسم مما لا يجوز
الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخلت على الاسم واما قال ما دون

المبتداء

المبتدا او الخبر ولم يكتف بقوله سابقا داخله المبتدا لئلا يتوهم اختصاص دخوله

بجملة كان نحو ان زيدا لقائم دونه ان كان لقائما زيد      باب ... ان قلت لم

ويقولهم ان زيدا لنفسك وان يشينك لهيه وان لزم دخول اللام على

الجزء الاخير من اشغال النواسخ لان لام الابتداء لا تدخل على افعال

النواسخ اللام على الجزء الاخير مطلقا فهو انه يدخل على الخبر وعلى الاسم

اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء بل لام

يدخلها المثالين المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ

اعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة

لها بمعنى الا ورده البصريون بان اللام لم يجئ بمعنى الا والجار ...

المؤمن ... ونعقبه الرضي بانه يجوز اختصاص بعض الاسماء ببعض

المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي ومعنى النفي ويحتمل نقل

مطلب انكار ان المفتوحة اعمالها قراءة نافع وان كلا لما ليوفينهم كابطل

انكارهم اعمالها      وتخفف المفتوحة كالمكسورة تشبيه تخفيف

المفتوحة بالمكسورة في الكثرة اذ يكونه تقتضي كثرة الاستعمال لا الثقل

وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما

الا ... الفارقة ... بين ما بعدها ... كراهة اجتماع اللامين كذا الاصل

وحده ... حرف اللول كانت ... هي ... الشرف بمعنى ايضا

والذكر ... بالمراة او عام ... والحقه بالطرف ...

... الجوهري كذا في القاموس والظاهر ...

مثل خصيان ولا يبعد ان يكون تثنية حقه جمعا ادخل الكرسي وكرسيا
على صفة تثنية الجموع بعد تثنيته بتاويل فرقتين لا يناسب معناها
اذ لا وجه لجمع للمقدم تثنية الذي اذ لسن هنا الذين في كونها
غاية العظم وان لم يعملها لفظا فنبها ضمير الشان مقدر عندهم كما في
ان المخففة قال قلت لا وجه لتقدير الضمير لانه كان المخففة المكسورة
انها تلغى ولا تعمل فلا يلزم تقدير شي عليها بالاعمال حتى يلزم تقدير
اعمالها في ضمير الشان مقدرا كما في ان المفتوحة المخففة قلت ان وقد تعمل في
لا تعمل وكان لا تعمل اصلا في اللغة الفصحى والمراد با لاستعمال الا في
بعض تلك اللغة المخففة المفتوحة في انها لا تعمل اصلا ويجوز ان
تكون الا غير معمل بعد تقدير الضمير لعدم الداعي اليه كما كان ان المخففة في
المواضع لعبارة المتن حيث قال هنا وتخفف فيعمل في ضمير شان
مقدر وهنا تخفف فتلغى على الا فصح وبعبارته بحث من الشان حيث
قال وضعه سهوا بصيغة الامر ان اذ اخففت فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف قال الرضي فيه نقل الحركة الى المتحرك وكانه ان تخفف مقصودا
لا بعدها والمقام مقام التاكيد والتحقيق لان السابق ادعى خلافه
معنويا المخاطب فالسلم اعتقد خلافه او تردد فيه وفي الاستدراك
فسره المصنف بطلب درك السامع مما يتوهم ان يجعل السابق
للطلب لكنه لا يوافق لمد العمل حيث قال استدركت ما فات وتداركته
يعني تكون لكن للاستدراك انه لتدارك ما فات المتكلم ما فات بما تقدم من الكلام

بإيراد كلام دافع للتوهم في اللفظ متمكنا نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجئ هذا المثال مما أشبه الرضي وأحكمه القرآن حيث وقع فيه
وإن ربك لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون هنا فاته
نحو القاموس لصحته حيث قال ولكن وتخفف حرف يثبت به بعد
النفي للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت إليها وينبغي أن يعلم أن الكلا
المتغايرين لا يجب أن يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة
كما في الآية المذكورة فإن عدم الشكر لا ينافي الافضال بل يناسبه إذ اللا
أن يشكروا فالجزاء لا منصوبا على المفعولية لا وجه هنا التخصيص
إجازة رأيت زيدا قائما بالخبر إلا أنا إجازته متفق عليها لكن توجيهه
مختلف فعند الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي
نصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين بالحالية هنا لا وجه لا
بحمل ليت تشبيها بتمنيت من هنا صور أصح وضرب حقها كان عند
الكسائي وأنه صح عامل الحال وجوبا عند المحققين ومتى
الجريها أي كلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة الصوت القا
عقيل كنية أبو قبيلة وارفع الصوت دعوة رواه الرضي رفعه
لعل أبي المغوار في القاموس رجل مغوار بين المغاور كثير
كثير الغارات أو كان المستغاث كالرجل بأبي المغوار بالباء فيجب
أن يحكى في الحال المثلث بالباء ومساعدة في كتابة علي رضي الله
كتبه علي بن أبي طالب والأولى تخاصم إلى التأويل بعبارة

بوجود الجزء بها فحكم بشذوذه لجزم بوجود الجزء بعيد هذا التأويل ولأجل
الى التأويل لعله يقال يجيء لما للاشكال مع انه لا يستدل الا هنا ابيت
الواو عند عن بعض المطفغ في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تمثل المعطوف الى المعطوف عليه لا ان تمثل العامل الى المعطوف
كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد ما هو المثبت في الكتب ان
بعض النحاة ذهب اليه اما انهم بعض اخر فلم نقف عليه
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا آه فالمعنى الافادة الجمع
لان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وهو من موضوعات
الواو وليس المراد اجتماع المعطوفات آه ولا اجتماعهما في كونهما مقصودين
بالنسبة لا استواء الحكم في ذلك وقوله لنسبة الفعل الاول بنسبة في الحكم
ليشمل زيد وعمرو انسانان مثل جاءني زيد وعمرو وقيس ولو لم
عمرو اي حصل الفعل من كليهما فقوله فيك مستبدأ لا خبر له لانه مقوله
اي حصل تقسيم جاءني زيد فضوعت لعطف البيان لا الجنس واعاده
منه لنقل كلام الرضي غير تام بانه قال فتقول جاءني زيد وعمرو وانقوم
او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو ولو لم حصل
الفعل من احدهما دون الاخر والحق ان قوله بخلاف آه نفعله الثاني دون ظاهر
ما قبله فقوله بخلاف تام او انقطع عليه والفاء للترتيب اعلم ان الجمع
م الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء الى
المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشمل على معنى الجمع

فلا ما حر

فالحاجة الى جعلها ثم للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عما
العبارة ولكن الترتيب قد يكون ترتيب نسبة الكلام وقد يكون الترتيب
فلا يستلزم جعل الجمع واشار الى حمل عبارة المصنف بقوله يعني مهلة ونبه
على انه فات منه لا بد منه لا نقول يفهم منها معا بلية مع قوله ولم يشملها
مهملة لانا نقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام    مقرونة بمهلة
اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا
ممتدا كان ابتدائه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة
فكما ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتداء بالمعطوف عليه وان تعطف
بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه    والفرق بين ثم وحتى
بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين بل من ثلاثة اوجه
ان الثاني ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل    على رأي التمهر عاوري
العلامة جمع راجل لمن ليس له ظهر يركبه كذا في القاموس    هكذا في
بعض الشروح ذكر الرضي بحث حتى الجارة انه لا يجوز في العاطفة
كون المعطوف غير الجزء الاخير من المتبوع له وكانه لم يتذكر الشارح في
هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقلده ومن هذا ظهر انه رد على
الحواشي الهندية بوجه نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي تمثيله
للجزء حكما بقوله مات الناس حتى الصبيان فانه لا يصح دخول حتى
العاطفة على المتلو الجزء وليس المتلو كلا لاخلائه حمل الجزء اعم
من الجزء حقيقة او حكما ولا الاستغناء عنه لانه قال الرضي بحث حتى

الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم
حتى زيدا او كجزء منه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم
على انه يمكن ان يقال لا يصح دخولها في الصباح عطفا على الليلة باعتبار
انه ملحق الآخر كما سفه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة الجزء
من الليل لكثرة خلطه بالليلة في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة
بين نفي الرضي ونقض الهندي فاعرف ثم ما ذكره وهو العدم
دخولها حتى على الملتزم تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها معتبر
على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد لمطلق الجزء على الكل المقتضى
للمغايرة قوة او ضعفا بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء مجازا حاصلا
الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد
القوة والضعف لاحد الامرين الكيفي الملحوظ في هذا المقام باوكد
ما لابد منه فلم يقل الا مولوي وله غير نظير في هذا الكلام قال الكلام
ما تضمن كلمتين اذ اتنازع الفعلان اي غير معنى عند المتكلم
هذه او للشك اما او للتفصيل كما في التقسيمات واو للابهام وهو
للمعنى عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك بين
الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يحكم بعدم وبينها النفع انها
لا تظهر بهم انها او كيفوا لكلا الامرين لا يعلم بسلم فالكلام في المعلم
المشترك بين الثلثة وهنا غير جازم امر والمامهات عنه بلا شك في
الاشتباه لانه وان كان او ينوي لاحد الامرين بهما والعموم

النفي

التفرع على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم
لازمة لهمزة الاستفهام المعرفي مستعملة هـ وهنا لم تبق في اللغة
بمعنى لم يشاركه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا في كتب
العربية بهذا المعنى وكون اللازم هاهنا بمعنى المفارقة انما هو في اللازم الذي
بعد ثبوت احدهما الواحد المستوي عند المتكلم فيه بقوله
عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما توهم
ان المركب ان يراد الاستواء في الاعراب او الاسناد ولا يستقيم لانه
يقتضي مثل أقام زيد ام قام عمرو لطلب التعيين لانه
هنا في ام المتصلة لانه يقتضي بقوله سواء عليهم أأنذرتهم ام لم
تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد به
في اصل وضعه كذلك وقد يستعمل للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي
الى تكلف آخر وقد يكون جوابها بالتعيين آه اختلف في كيفية
تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدأ هو مصدر
وانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء انذارك وعدم انذارك وبعض
جعل سواء مبتدأ لا المصدر وان كان معرفة لكنه مصروف عن صورة
الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ مما هو في صورة الفعل
ويتجه ان ام لا يضيف عن الواو واجيب بان الهمزة وام مستعملة
في حقيقته بل استعير للاستواء ولهذا المرجح سواء على لغة او قصد
وقال الرضي سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء ذا التسمية ولعل

فهو مستقبل لانه في الاصل مصدر وتقديره اقنعت ام تحدثت في
معنى الشرط اي ان قنعت او تحدثت فالامران سيان واستدل
على اعتبار معنى الشرط واستعارة همزة الشك في التركيب اعني
الهمزة وام الشرط الذي هو الشك بكونه الماضي فيه بمعنى المستقبل
كما انه كذلك بعد ان وانه لا يتحقق ويستحسن الجملة الاسمية بعد
بعد الهمزة ويلتزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال ادل على اعتبار
معنى الشرط فتبديله بالمضارع تفويت للقرينة لانا ما كان فيها
لا نعد ضعفا لكلامه في علم على ضعفا مطلقا الدعم عنه ضعفا
بالاضافة الى الاسم فنظر ويجاب بنفي كليهما الماعترض على
المصنف بانه لا يحصل الجواب بنفي التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر
الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا صرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما
ويمكن نقول الاجابة انما هي المسؤول لارد السائل فالجواب ما يطلبه
ونفيهما تخطئة له في اعتقاده لا اجابة بسؤاله فالجواب بالتعيين دون
نفي كليهما لان الحامل في كليهما تامل والمنقطعة كبل في الاضراب
على الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني هذا هو الاكثر وقد يجيء لمجرد
الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام انا خير من هذا
الذي اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان ما بعدها مشتملا على حرف
الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور واعترض على
قولهم انها للاضراب لا بد ام ... اذ انه من عطف الانشاء على الاخبار وهو

ممتنع

مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندي بانه استفهام مستانف
وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف
استيناف والكلام على تقدير عدها من الحروف العاطفة واجاب ثانيا
بان التقدير ليس كذلك لي غيرنا ام لنا او كما يتجه عليه انه يؤول
المنقطعة الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام
سواء كان بالترديد كما قال من يشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه كما ان
يقتصر على ام لنا وعلى اي تقدير بينه وبين ام المتصلة بون بعيد
ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجملة
قصة على قصة سيلحق مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل ام لنا
نقول لنا بلا شك والترديد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشهوة بالاخبار
عن الشك والترديد فيه ومما الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية
لعطفها على اما الاولى هذا من مخترعات الشارح واضعف قول الاندلسي
حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف احداهما على الاخرى لجعلهما
كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه عليه
الثاني انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها
بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب
والمشهور ان الواو زائدة لتاكيد العطف وزعم ابن البابشاذ نفي
العاطفة حتى نقل التزامها فيها دون لكن لا لزومها مصاحبة غير
عاطفة بخلاف لكن فالحكم فيها للمعطوف عليه الا للمعطوف نفيا

على خلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت لما قبل لا يثبت له
بذكرها حتى يكون للمعطوف عليه بل بذكرها ينفي عما بعدها فيكون ما
لا بعدها    حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف
المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فكان الاولى ان يجعل من
قبيل حروف الزيادة    تصدر بها الجمل كلها اه ولا تكون الا في صدر
الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حشو اسم
الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فيقع في صدر الكلام
نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هولاء وقيل الفصل بينها
وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغيره في القسم نحو
ها الله ذا فتعلقت ها بمعنى الله ذا قسما وفرق الصحاح بين اما والا
انها لتحقيق الكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل
على الحقيقة دون المجاز واما الا فحرف تستفتح به الكلام للتنبيه
تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا قائم هنا كلامه ومنه علم
ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه ولم يناسب ان يجعل ان بعدها مكسورة
فتامل    حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للقريب و
البعيد وايا وهيا للبعيد وكذا اي واي في الصحاح ايا من حروف
النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة
اعلم ان يا كما انه اعم حسب المعنى اعم حسب موارد الاستعمال فيكون
محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها وللمنادى

اكمل الله

اسم الله والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا نسب الا بها
او نوا كذلك القاموس بغير فيه اربع لغات المشهورة فتح النون و
العين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون و
العين والرابعة بغير فتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذلك الصحاح
بلو قال لاحد يا زيد اليس لي عليك قال الفاضل الهندي ومنه
ما ورد في الحديث للخثعمية ما قال لها نعم بعد قوله عليه السلام لو كان
على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك فقالت نعم فقال النبي
صلى الله عليه والسلام فدين الله احق فانه ايجاب للقبول لا تصديق
للنفي ◦ واي اثبات بعد الاستفهام بمعنى نعم اذ لا ايجاب
بشي مسام في الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه
في خفي على متناول خفي وما زمها القسم ليسهل الامر في
ما هو عادته في الكلام لا يقول وما زم القسم وتقول اي والله ولي الله
محذوف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان قبله كلمة ها التنبيه نحو
اي ها الله فانه مجرور لا غير لنيابة ها مناب الجار وفي يا اي حذفها
وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حد
لان المدة في المنفصل كلمتين اجراء لها مجرى كلمة واحدة كما يقولون ها الله
وهذا ايضا مما خص بلفظ الله ليس قال هو فيما لقاني شكى
من هوا ... القاموس للوي هو كتاب باطن والحزن والحرقة
وشدة الوجد وداء الصدر وكلها في المقام حسنة ومعنى كونها

زايدة لان اصل المعنى بدونها لا يختل يوجب ذلك البيان كونها ان ولام
الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي وقال من انها لم تفد
المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيا بخلاف ان ولام
الابتداء والفاظ التاكيد اسما كانت او لا فانها بافادتها ما وضعت له
هنا ويفهم منه ان المعنى المذكور ينفيه حروف الزوايد ممنوع لرضى الاستعمال
وقلت اي زيادتان من بعد ما المصدرية وكذا الاسمية نحو هو لدي
ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا للتنبيه نحو الا ان قام زيد
وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد من لما كثيرا ففيهم الكثرة من
تقييد ان المكسورة بالفتح من لما وكثير نهاية ومقابلة زيادة ان المكسورة
للنفي نحو لو والقسم حتى يلزم قلتها ولكن ان تفهم الكثرة من تقييد
زيادتها مع الكاف من المثنى والصحاح ان ونكون صلة لما نحو فلما ان جاء
البشير وتكون زائدة كقوله تعالى وما لهم الا يعذبهم الله اي لا يعذبهم
فجملة الواقع نعيلنا معانيا للاولية ووجه خفي ويوضح منه موضع
ان لم يذكره نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم وروي وارق
السلم العطو التناول ورفع الراس واليدين وظبي عطو مثلثة
وكعدو يتطاول الى الشجر ليتناول والناضر الشديد الخضرة والوارقة
الشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس وعلت قبل القسم وان كرر
قبل القسم الذي هو ابتغى النفي لا تاكيد بان هو ابتغى نفي نحو لا والله لا افعل
سنه بني لاهور سري وما شعر والطور التهلكة على وزن العرور هكذا ذكره
الجوهري

للوهم كما في الصحاح فوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة وزناً
فيما وقع وانه لعجاب فقال الجوهري هم هلكى قال الجوهري الهلكة الهلاك
في القاموس الجوهري الهلك الهلاك وجمعها اهوال في شرح الابيات اخره
بانكه معنى اذ اللهم هي للجار والمجرور متعلق بيكون ومعنى البيت
ذلك الرجل العاشق سيكون في المهالك وما علم انه سار فيها فهي
اذا اضاء الصبح ولحق الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك
هذا والمراد بالانكفاف الانصراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق
ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما واذما لكن لم يجعلوها من الحروف
الزائدة لان لها اثرا في الكلام وهو كف ما لحقته عن العمل وتصحيح
دخوله على الفعل في الكافة وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح
جازميتهما قال الرضي والعجب انهم لا يرون تأثير الحرف تأثيرا معنويا كالتأكيد
المعنى في النافية ونفي الاحتمال في الزائدة بعد النافية على النفي
وفي من الاستغراقية ويرون تأثيرها لفظيا انما من زيادتها هذا
كلامه ويمكن ان نقول ان المركب للمراعي صحيحة بلا عزو ان بات
واللفظ مسم اذ لا يخفى ان الحرف الزائد بالوضع لا يفوت اصل المعنى
لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليس كذلك اذ في انما زيد قائم
يكون زيد لا نفهم ان المقصود تأكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما
لا ان الحكم عكسه ليس زيد قائم في حيثما تضرب بجزم تضرب لا نفهم
معنى الكلام بدونها وهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث ابيه

تلك النسبة فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف المبانى التى لو حذفت
لا اختل دلالة اللفظ فهي تفسير لكل مبهم قال ابن مالك الغالب فيه
ان يكون تفسير الضمير ملفوظ معنى الفعل اى تفعل مرادف معنى القول
اشار الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى اعتبارها مستعار له اداة
الظرف ثم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشائع حتى قال الصفد كرانه
على القلب لكن جعل القلب فيما للظرفية الاعتبارية حسب قال الظرفية
اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية
مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول بقوله مختصة بما فيه معنى القول
فعياه مفعوله لما فيه معنى القول لا انه ليستبين تفسير لمطلق معنى القول
الجو تجعله الضمير لما فيه معنى القول لفو معنى القول الغير المصرح حتى جعل
القول المقدر منها معمولة لما فيه معنى القول وهو بعيد من العبارة
فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير به اشار الى وجه قوله فهي لا تفسر
في الذكر الا مفعولا مقدرا اه من ان قوله في الذكر لانه قد تفسر مفعولا مذكورا
والمورد منها تمسك بالآية في انه تفسر مفعول القول الصريح [illegible] منه
الا قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني كما قال الرضي تفسير [illegible] امرتني به
امرتني بقوله اذ المأمول لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله لهم [illegible]
مفعول قول صريح مقدر لكن قال ابن هشام القول المقدر كالفعل المؤول
بالقول لفيه عنه المطول الرضي وينبغي ان تعلم ان ما بعدها [illegible] المفسر
صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه من جهة التفسير

المبهم

للمبهم المتصل بقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليس
فيه مضمرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدر هذا في نسخة
ان يجعل من حروف التفسير الثاني في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
الاية على مذهب سيبويه او نقدر نحو هلا زيدا ضربته قال الرضي
اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسعهم
في الظروف نحو هلا يوم الجمعة [illegible] يوم الجمعة فهو منصوب بذلك
[illegible] الهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها اه هل تصرفا [illegible] اعم
نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الهمزة
لادنى ملابسة لانه عني به التصرف فيه وذلك ان يحمل التصرف [illegible]
الهمزة اعم الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل في مواضع
لا تدخل فيها هل [illegible] هل [illegible] في الكلام [illegible]
الموالاتنا فاذا كانا استعمالهما [illegible] كان تصرفها اعم [illegible] اراد
بالاعم الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة
[illegible] هل باحكام دون الهمزة [illegible] كونها للتقرير [illegible] الاثبات
[illegible] هل [illegible] الكلام الى [illegible] وافادتها فائدة النفي
حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء
[illegible] الا [illegible] ان وان تدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدا الذي
[illegible] بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو
[illegible] هل بمعنى الهمزة لم [illegible] لا يدخل عليها العاطفة

بمعنى قد هل عليها وقد هليها مثل قال البيضاوي نعم اي هل [illegible] قال

هل انا الا امرؤ عربية ويقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني

ولا تقول فانك تكرمني ويقول السائل عليه بمن هل التفت الرجل والصبرة

نفعل [illegible] وهل وسائر كلم الاستفهام كذا في الرضي فاعلم ان

هذه الفصول ايضا [illegible] كذا هل اعم [illegible] اعلم ان المشهور ان

لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وهذا الامر معناه ذهب المحقق التفتازاني

ان لو موضوعة لذلك وكانه طالعه لكونه لهذا الشرط على نحو واحد

في الوضع ولا لا حصوله معه لانه الملكي كان منفيا فيه اي التقدير

في الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما هو مقتضى عدم بل لزم لاهل

انتفائه انتفا ما يلزمه ايضا هذا اذ الاستلزام انتفا الملزوم انتفا اللازم

ويكون سببا له وكلاهما ممنوعان وكونها [illegible] ام سببا لانتفا الجواب

شي نعم المتكلم فيه بحث ومنه هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفا

الاول لانتفا الثاني فدخل المصنف بسبب تسلطهم فقال الشرط

سبب والجزا مسبب والسبب فيكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفا

السبب انتفا المسبب ووافقه الرضي في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط

لا يقتضي السبب واستدل عليها دعواه بان الشرط ملزوم والجزا لازم واللازم

قد يكون اعم فلا يلزم من انتفا الشرط انتفا [illegible] مطلق [illegible]

موضع يليق ان يقع فيه مطلق اراد ان [illegible] الواجب

ولكن انتفت كمن [illegible] لو [illegible]

المرض رض